وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم العلوم الإنسانية
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماسترتحت عنوان

نشاط دبلوماسية الثورة الجزائرية في المشرق العربي من خلال جريدة المجاهد 1956-1962 م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:
بوترفاس مريم

إشراف الدكتور:
صالح عسول

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
عبد الرحمان بن عطي الله	أستاذ محاضر "أ"	رئيســـــا
صالح عسول	أستاذ محاضر "أ"	مشرفـا ومقررا
مهني مجيد	أستاذ محاضر "ب"	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴾صدق الله العظيم

سورة الأحزاب الآية 23

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره الذي وفقنا في انجاز واتمام هذا العمل ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، لذلك أتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير إلى من قدم إلينا التوجيه والتحفيز، إلى الأستاذ المشرف الدكتور عسول صالح على كل ما قدمه لنا من معلومات قيمة وتوجيهات سديدة ساهمت في اثراء رصيدنا المعرفي وعلى رحابة صدره علينا

إلى أساتذة قسم التاريخ على كل ما قدموه لنا من دعم ومساندة

والشكر موصول لكل من قدم لنا يد العون من بعيد أو قريب ولو بكلمة تشجيع عابرةفشكرا للجميع بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى

الإهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى.

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطى في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه، ثمرة الجهد والنجاح بفضل الله تعالى مهدا إلى والديا الكريمان إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامهما، إلى التي أرجو أن أكون قد نلت رضاها أمي الغالية "يمينة" أطال الله في عمرها، إلى من ساندني وكان شمعا يضيء حياتي إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، إلى من علمني الصبر والاجتهاد إلى الغالي على قلبي أبي - محمد – إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتبهم القلم، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها اخوتي وأخواتي – يونس، تقي، وليد، أم الزين، حنان، ندى، وجدة حفظهم الله، إلى كل صديقاتي ورفيقات دربي وأحسن من عرفني بهم القدر – راضية، ربح، عقيلة، نور، نادية، أميرة، نريمان، دمتم لي أصدقاء طوال العمر، إلى الأهل والأقارب سواء من بعيد أو من قريب، إلى كل من يذكرهم قلمي أقول لهم بعد تم ولم البعد عن القلب حبكم أنتم في الفؤاد حضور.

إلى كل قسم التاريخ دفعة 2023م.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-د
الفصل التمهيدي: ماهية الدبلوماسية	
1- تعريف الدبلوماسية	06
2- مبادئ الدبلوماسية	07
3- أهداف الدبلوماسية	08
4- تعريف المشرق العربي	09
الفصل الأول: العمل الدبلوماسي للثورة 1956م-1962م	
المبحث الأول: البعد الدبلوماسي للثورة من خلال مقررات مؤتمر الصومام	12
المطلب الأول: مؤتمر الصومام 1956/08/20	12
المطلب الثاني: أهداف مؤتمر الصومام	14
المبحث الثاني: نشاط الوفد الخارجي	14
المطلب الأول: المملكة العربية السعودية والعراق	16
المطلب الثاني: في سوريا والعراق	19
المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها في بلدان المشرق	21
المطلب الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة	21
المطلب الثاني: إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها الدبلوماسي	26
الفصل الثاني: النشاط الدبلوماسي للثورة في المشرق من خلال جريدة المجاهد	
المبحث الأول: نشاطها الدبلوماسي في مصر، سوريا، المملكة العربية السعودية	34
المطلب الأول: في مصر	34
المطلب الثاني: في سوريا	35
المطلب الثالث: في المملكة العربية السعودية	36
المبحث الثاني: نشاطها الدبلوماسي في العراق والأردن	37
المطلب الأول: في العراق	37
المطلب الثاني: في الأردن	38
المبحث الثالث: نشاطها في لبنان والكويت	39
المطلب الأول: في لبنان	39
المطلب الثاني: في الكويت	40
الفصل الثالث: مكاسب الثورة التحريرية من العمل الدبلوماسي	

المبحث الأول: الاعترافات الدولية والإقليمية بالحكومة المؤقتة	44
المطلب الأول: الرأي العام الدولي	44
المطلب الثاني: الرأي العام العربي	46
المبحث الثاني: التأييد الدولي والعربي للقضية الجزائرية	49
المطلب الأول: التأييد الدولي	49
المطلب الثاني: التأييد العربي	51
المبحث الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960م-1962م	55
المطلب الأول: المفاوضات غير الرسمية	55
المطلب الثاني: المفاوضات الرسمية	57
خاتمة	63
الملاحق	65
قائمة المصادر والمراجع	71
الملخص	/

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ج	الجزء
ص	الصفحة
ط	الطبعة
تر	ترجمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي - تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): بوترفاس مريم رقم التسجيل: 340 1 8289

صاحب بطاقة التعريف رقم 400555456 المؤرخة في: 2022 12 16

الصادر عن بلدية / دائرة: بئر العاتر

والمسجل في ماستر: تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: ستاط دبلوماسية الثورة الجزائرية في المشرق العربي من خلال جريدة المجاهد 1956 - 1962

تحت إشراف الأستاذ (ة): عسول صالح

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 2023/05/30

توقيع المعني

المصادقة على الإمضاء
السيد: المصدع
لحضوره و توقيعه أمامنا
بتاريخ: 30 ماي 2023
ماستر

مصادقة البلدية

من ربيع لسطر لتسعين وألفين وعشرين
امضاء: عمر عبد الباقي
عون رئيسي للإدارة المحلية

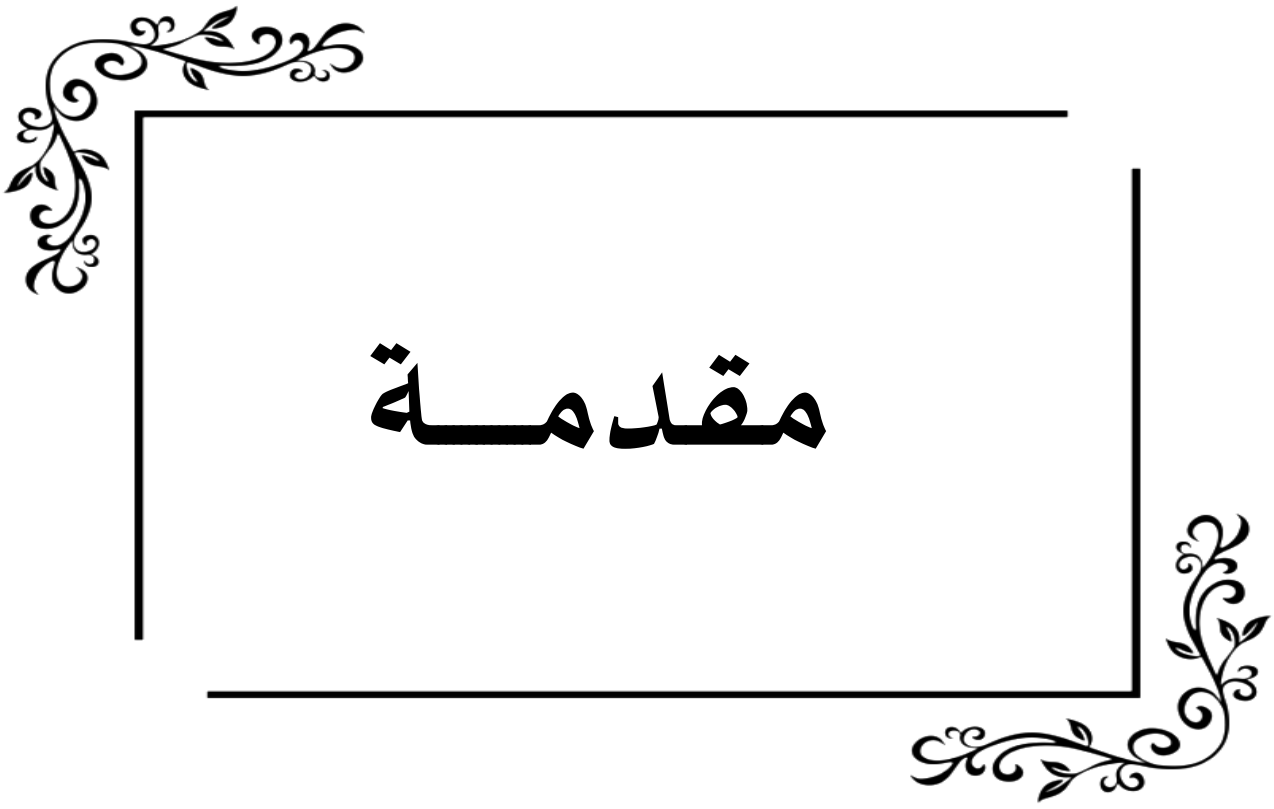

مقدمـــة

مقدمة:

التعريف بالموضوع:

يعتبر العمل الدبلوماسي مكملا للعمل الداخلي (العسكري) لكونه صدى معبرا عن التطورات والأحداث خاصة إذا كان الأمر متعلقا الثورة الجزائرية التي أعطت أهمية للدبلوماسية منذ توزيع المهام بين قادتها منذ اندلاعها، حيث أدرك قادتها أن طرح القضية الجزائرية إلى الرأي العام يعتبر من أهم الوسائل التي لها دور فعال في شرح ونقل حقيقة الثورة، وأن النجاح في الجانب العسكري مرتبط بنجاح العمل الدبلوماسي، وهو ما يمكن أن نلمسه من خلال الكثير من الحركات الثورية التي نجحت في إيصال صورتها وأهدافها إلى الرأي العام العالمي من خلال العمل الدبلوماسي.

ولا يمكن أن نفي الموضوع حقه إذا لم نتطرق إلى دور جريدة المجاهد في التعريف بالثورة التحريرية ودعمها دبلوماسيا لإبراز القضية الجزائرية وطنيا ودوليا، فقد كانت الجريدة تقوم بدورها على صعيدين، فمن جهة تعمل على دعم النشاط الدبلوماسي في دول المشرق العربي، ومن جهة أخرى تكشف ممارسات فرنسا الإجرامية في حق الشعب الجزائري مسلوب الحرية، والرد على الأكاذيب في الصحف الفرنسية المؤيدة للاحتلال الفرنسي في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كون جريدة المجاهد لسان حال الثورة التحريرية أولت اهتماما كبيرا للنشاط الدبلوماسي خاصة في المشرق العربي، الذي ساهم في نجاح الثورة التحريرية وكسبت من خلاله الثورة المساندة والتأييد.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن أسباب اختيارنا لموضوعنا: **نشاط دبلوماسية الثورة التحريرية في المشرق العربي من خلال جريدة المجاهد 1956-1962م**، فتراوحت بين الموضوعية والذاتية، أهمها التعرف على فعالية الدبلوماسية في دعم الثورة الجزائرية التي من خلالها استطاعت إقناع الرأي العام العالمي بعدالة القضية الجزائرية وإرغام فرنسا على الإقرار بحق الشعب في تقرير مصيره بنفسه.

– كذلك محاولة إثبات طرح أن الجزائريين لم يخلقوا لحمل السلاح فقط، إذ أكدت التجربة الدبلوماسية الجزائرية البعد الثاني لشخصية الفرد الجزائري، وهو قدرته على ممارسة النشاط الدبلوماسي في كافة الأقطار، وعلى جميع الأصعدة.

- الدور الكبير الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية والتي أجبرت فرنسا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتي انتهت باسترجاع الجزائر لسيادتها.
- الرغبة الشخصية في التعرف على بعض معالم النشاط الدبلوماسي الخارجي وانعكاساته على العمل العسكري في الداخل.

إشكالية البحث:

تتعلق الإشكالية التي عالجت من خلالها موضوع البحث بفكرة محورية لإبراز الموضوع المراد البحث فيه لذلك تم طرحها بالشكل التالي: **كيف ساهمت جريدة المجاهد في إبراز النشاط الدبلوماسي للثورة في المشرق العربي وكسب دعم الرأي العام العالمي والعربي للثورة الجزائرية؟**

ويندرج ضمن الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- ما هي معالم مساهمة جريدة المجاهد دبلوماسيا في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية؟
- ما هي إنجازات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة؟
- ما هي استراتيجية الثورة في الجانب الدبلوماسي للتعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الخارجي؟
- هل نجح النشاط الدبلوماسي في كسب الدعم للثورة؟
- كيف انعكس تدويل القضية الجزائرية على مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية؟
- هل تدويل القضية الجزائرية وعرضها في المحافل الدولية سرع من وتيرة الأحداث وبالتالي تحقيق الاستقلال؟
- ما هي الأهمية التي أولتها جريدة المجاهد للعمل الدبلوماسي؟

المناهج المتبعة:

اقتضت طبيعة الموضوع استخدام مجموعة من المناهج لطرح الفكرة والإشكالية المراد معالجتها، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي على أساس أن العلاقات الدولية لها جذور وامتدادات تاريخية وهو الأنسب لسرد الأحداث والوقائع.

إلى جانب المنهج الوصفي المناسب لوصف الوقائع و السرد الكرونولوجي عبر الزمان والمكان، إضافة إلى المنهج التحليلي بغرض تحليل مجموعة من المواقف التي وردت في جريدة المجاهد.

وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات السابقة فقد اعتمدنا على خطة حاولنا خلالها التقيد بالتسلسل الزمني للأحداث وضمت مقدمة وفصلا تمهيديا وثلاثة فصول وخاتمة.

تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى تعريف الدبلوماسية وأهم مبادئها وأهدافها لننتقل إلى جغرافية المشرق العربي والتعريف به وأهم البلدان المشكلة له، حيث جاء الفصل الأول بعنوان: العمل الدبلوماسي للثورة 1956-1962م، والذي عالجنا فيه البعد الدبلوماسي للثورة من خلال مقررات مؤتمر الصومام 1956م ومتابعة لنشاط الوفد الخارجي 1957م، وأخيرا تشكيل الحكومة المؤقتة ونشاطها تجاه بلدان المشرق 1958-1962م.

وخصصنا الفصل الثاني **النشاط الدبلوماسي للثورة في المشرق من خلال جريدة المجاهد** ، تناولنا فيه دور الجريدة في إبراز النشاط الدبلوماسي في دول المشرق نذكر منها:(سوريا، لبنان، الكويت، الأردن، مصر...).

أما الفصل الثالث جاء بعنوان: **مكاسب الثورة التحريرية من العمل الدبلوماسي** ، ثم بداية المفاوضات من 1960م إلى 1962م والمفاوضات الرسمية وغير الرسمية، ثم وقف إطلاق النار والاستقلال، و أخيرا خاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات التي كانت حوصلة لهذا البحث، ولإثرائه اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أبرزها: حياة كفاح،ج3، لأحمد توفيق المدني، وظفنا هذا المصدر في الفصل الأول من المبحث الثالث تأسيس الحكومة المؤقتة، إضافة إلى كتاب اتفاقيات إيفيان لبن يوسف بن خدة حيث وظفنا هذا المصدر في الفصل الثالث من المبحث الثالث المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

جريدة المجاهد التي استفدنا منها في الفصل الثاني باعتبارها موضوع الدراسة.

أما عن المراجع فنذكر منها على سبيل المثال لا للحصر:

– كتاب عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، استفدنا منه في تأسيسي الحكومة ونشاطها الخارجي، إضافة إلى كتاب مريم الصغير في مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962م استفدنا منه ف الفصل الأول والثاني.

وكأي بحث في طور الإنجاز تتعرض صاحبه صعوبات إلا انها لا تقلل من عزيمة الباحث في إتمامه نذكر منها:

- ضيق الوقت فنحن نعلم أن تاريخ الجزائر غني بالمصادر سواء كانت مكتوبة أو شهادات حية، خاصة في هذه الفترة المدروسة، وبما أنني غيرت فصل من موضوع الدراسة وإضافة إلى العديد من المباحث في المدة الأخيرة لم يكن هناك متسع من الوقت للإحاطة بالمادة العلمية.
- كذلك صعوبة قراءة جريدة المجاهد لرداءة وعدم وضوع الخط.

الفصل التمهيدي:

ماهية الدبلوماسية

الفصل التمهيدي: ماهية الدبلوماسية

1- تعريف الدبلوماسية:

➢ **لغة:** كلمة يونانية الأصل، وهي مشتقة في لغتها الأصلية من الاسم Diploma المأخوذ من الفعل Diplom، وهو اسم يطلق على الوثيقة أو الشهادة التي تطوى على نفسها، والتي كان يبعث بها أصحاب السلطة إلى بعضهم البعض في علاقاتهم الرسمية، وهي تخول لحاملها امتيازات خاصة[1]، ومع مرور الزمن فقد تطورت الكلمة وانتقلت من اليونانية إلى اللاتينية ومنها إلى اللغات الأوروبية ثم العربية، لكن انتقال اللفظ إلى اللاتينية كان للدلالة على معنيين:[2]

✓ **المعنى الأول:** تعني الشهادة الرسمية التي تتضمن صفة المبعوثات الموفد بها والصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وتسيير تنقله بين الأقاليم.

✓ **المعنى الثاني:** استعمله الرومان لكلمة دبلوماسية الذي كان يفيد ذياع المبعوث أو السفير وقصد باللاتينية الرجل المنافق ذو الوجهين[3].

أما على صعيد اللغة العربية فقد استخدم العرب كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي أو الممارسة، فاستخدموا كلمة " كتاب" للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم إلى جانبها نجد كلمة "سفارة" بمعنى التوجه والانطلاق إلى القوم بغية التفاوض[4] وعند عقد معاهدة فيينا للعلاقات الدولية 1961م أخذت مصطلح diplomay يوناني الأصل، وعندما عربت الاتفاقية إلى اللغة العربية لم يعرب هذا المصطلح، إنما استخدم مصطلح "الدبلوماسية"، وأصبح هو المتداول بين الدول العربية والإسلامية[5].

➢ **اصطلاحا:** اختلف فقهاء وشراح القانون الدولي حول تعريف الدبلوماسية قانونيا أو اصطلاحيا، لذلك عرفها البعض بأنها السياسة الخارجية للدولة، أو هي علم العلاقات الدولية وفق التعامل مع

---

[1]- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى: **" أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2005م، ص15.

[2]- علي حسين الشامي: **الدبلوماسية نشأتها وتطورها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007م، ص27.

[3]- صلاح محمد عبد الحميد: **فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع**، القاهرة، 2012م، ص13.

[4]- العنلاوي سهيل حسين: **" الحصانة الدبلوماسية"**، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000م، ص15.

[5]- أحمد مرعي: آثار قطع العلاقات الدبلوماسية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013م، ص20.

الآخرين[1]، وقد عرفها معاوية بن أبي سفيان بقوله " لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها، إن أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها".

كذلك عرفها أرتست ساتو: " إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة"[2].

وفي تعريف آخر هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وبالتالي نشر فكرة إدارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية والعلاقات الخارجية[3].

كما عرفها البعض الآخر بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ والاتفاقات الدولية تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول، والأصول الواجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة[4].

2- مبادئ الدبلوماسية:

ارتكزت الدبلوماسية على مجموعة من المبادئ جعلت منها أسلوبا ومنهجا ذات وظائف متنوعة، ويمكن تقسيم هذه المبادئ إلى:

أولا: تشكيل البعثة الدبلوماسية:

لقد بينت المادة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م بأن أعضاء البعثة الدبلوماسية هم:

❖ **رئيس البعثة:** هو الشخص المكلف من قبل الدولة الموفدة للعمل وقد يكون سفيرا أو وزيرا، أما أعضاء الهيئة الدبلوماسية فلهم صفة الدبلوماسية، وهناك عدد من الموظفين وهم فئتين:

1- الموظفون الدبلوماسيين:

هم الوزراء والمفوضون والمستشارون على اختلاف درجاتهم.

---

[1]- علي يوسف الشكري: **الدبلوماسية في عالم متغير**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004م، ص15.

[2]- دخالة مسعود: **الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الاستقلالي 1900م1954م**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46، 2016م، ص438.

[3]- أمين شلب: **فن الدبلوماسية المعاصرة**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، ص27.

[4]- أحمد اسماعيل الجبوري: **إياد علي الهاشمي، التاريخ الدبلوماسي**، ط1، دار الفكر، 2015م، ص17.

2- الموظفون غير الدبلوماسيين:

يكونون من العسكريين والجواسيس التابعين لوزارتهم وغيرهم مثل الثقافيين والإعلاميين والكتاب...[1].

ثانيا: الأشخاص الذين تستخلصهم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية:

جاء في المادة (37) من اتفاقية فيينا الأشخاص الذين تحملهم الامتيازات الدبلوماسية على النحو التالي:

1- تمتع أفراد أسرة المبعوث الدبلوماسي إن لم يكونوا من مواطني الدولة الموفد إليها بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها[2].

2- تمتع موظفي البعثة الإداريين والفنيون إن لم يكونوا من مواطني الدولة بالامتيازات.

3- يتمتع مستخدمو البعثة الذين ليسوا من مواطني الدولة الموفد إليها أو المقيمين فيها بالإعفاء عن الرسوم والضرائب[3].

3- أهداف الدبلوماسية:

- تسيير حل المشكلات وتسوية الخلافات.
- تدعيم السلم وتجنب الحرب.
- مراقبة مجريات الأمور وحماية مصالح الدول.
- تمثيل مصالح البلاد لدى الحكومات والدول الأجنبية.
- إدارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية.
- العمل على عدم انتهاك مصالح وحقوق وهيبة الوطن في الخارج.
- إشاعة الود والتفاهم بين الدول[4].

---

[1]- سهيل حسين العنلاوي: **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص95.

[2]- قسيمة محمد: **ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، 2021م، ص270.

[3]- **المرجع نفسه**، ص271.

[4]- لزهر بديدة: **العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات** ،الأهمية والأسس والآليات والأهداف، جامعة الجزائر2، ص400.

4- تعريف المشرق العربي:

مصطلح جغرافي يطلق على جزء من منطقة الشرق الأوسط الذي يمتد من البحر المتوسط غربا حتى الهضبة الإيرانية شرقا، وهو اسم يشير إلى الجزء الشرقي من الوطن العربي، في مقابل المغرب العربي[1]، أما عند الحديث عن العالم العربي وتقسيمه إلى مشرق ومغرب، فإن المشرق يضم كل البلاد العربية الآسيوية وعددها 12 دولة، تبلغ مساحتها نحو 04 مليون كيلومتر مربع، وعدد سكانها يزيد عن 100مليون نسمة، وهي تشغل كل الجزيرة العربية وامتدادها شمالا حتى حدود تركيا وإيران[2].

أما الكيانات السياسية في بلاد المشرق العربي هي: العراق، السعودية، فلسطين، الكويت، الأردن، لبنان، البحرين، قطر، الإمارات، اليمن، سوريا، مصر، عمان، السودان، إيران، أذربيجان، تركيا، قبرص[3].

[1]- الدكتور عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي (1516م-1982م)**، دار النهضة العربية، بيروت ص12.

[2]- ميلود ميسوم: **الأوضاع السياسية للمشرق العربي في الحرب العالمية الثانية 1945م-1948م**، المجلد السادس، العدد 12، جويلية 2019م، ص107.

[3]- **المرجع نفسه:** ص109.

الفصـــل الأول:

العمل الدبلوماسي للثورة 1956م-1962م.

الفصل الأول: العمل الدبلوماسي للثورة 1956م-1962م.

المبحث الأول: البعد الدبلوماسي للثورة من خلال مقررات مؤتمر الصومام

المبحث الثاني: نشاط الوفد الخارجي

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها الخارجي اتجاه بلدان المشرق

المبحث الأول: البعد الدبلوماسي للثورة من خلال مقررات مؤتمر الصومام

المطلب الأول: مؤتمر الصومام 1956/08/20

يعتبر مؤتمر الصومام أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني[1]، عقد في20 أوت 1956م بقرية إفري أوزلاقن في منزل المناضل سعيد المناضل سعيد محمد أمقيرات المدعو مخلوق، حضره عدة شخصيات[2] من الولايات الخمسة[3] وقد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلو الولاية الأولى الأوراس بسبب استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1956م، حيث أسندت رئاسة المؤتمر للعربي بن مهيدي، وأسندت الأمانة العامة للشهيد عبان رمضان[4].

أما القضايا التي طرحت للمناقشة والتي تناولها جدول الأعمال فهي كالتالي:

1- شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.

2- تقديم التقارير تتضمن الجوانب التالية:

أ- **تقرير نظامي:** عن كيفية النظام والهيكل العام للجيش ومركز القيادة.

ب- **تقرير عسكري:** عدد المناضلين والمجاهدين، والوحدات ونظام تركيبها، الأسلحة.

ج- **تقرير المالية:** المداخيل المصاريف، المتبقي في الصندوق.

د- **تقرير سياسي:** عن معنويات المجاهدين والشعب.

3- القاعدة السياسية والنشرات المقررة[5].

4- **التوحيد:** تمثل فيما يلي:

أ. **توحيد النظام وتقسيم المناطق:** تعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغييرات على القيادات.

ب. **توحيد عسكري:** في الوحدات والرتب العسكرية، والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية.

ج. **توحيد سياسي:** المرشدون السياسيون ومهماتهم.

---

[1]- سعد دحلب: **مهمة منجزة من أجل استقلال** الجزائر ، منشورات دحلب 2007م، ص29.

[2]- حضره كل من ممثلي المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) زيغود يوسف، لخضر طوبال، عمار بن مصطفى، بن عودة وحسين روابحية وابراهيم مزهودي وعلي كافي، وحضر ممثلو المنطقة (بلاد القبائل) وهم كريم بلقاسم وسعيد محمدي وعميروش آيت حمودة ومحمد حمادي (المدعو قاسي)وحضر ممثلو المنطقة الرابعة (وسط الجزائر) وهم عمر أو عمران وسي الصادق وأحمد بوقارة (سي محمد) وحضر ممثل المنطقة الخامسة وهو العربي بن مهيدي وحضر ممثل الجزائر العاصمة وهو عبان رمضان.

[3]- بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار النعمان للنشر والطباعة 2012م، ص206.

[4]- عبد العزيز بوتفليقة: **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م**، منشورات ANEP، ص25.

[5]- أزعندي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م**، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص133.

د. **توحيد عسكري:** مجلس الشعب.

5- **جبهة التحرير الوطني:** القانون الأساسي والنظام الداخلي، الهيئات المسيرة: مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ اللجان.

6- **جيش التحرير الوطني:** الألفاظ المستعملة: المجاهد، المسبل الفدائي، المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات، الإكثار من العمليات.

7- العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج، وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

8- **نظام العمل:** عسكريا وسياسيا، ووسائله المادية، إتقان القتال، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة[1].

مما اتضح أن قادة الثورة استطاعوا أن يضعوا بدقة النقاط التي يجب دراستها اعتمادا على التجارب السابقة التي مرت بها الثورة لتفادي كل الاشكاليات في المستقبل، وقد احتوى جدول الأعمال على استراتيجية الثورة في المستقبل[2] سواء السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية، وبذلك بدأ المؤتمر بجدول أعمال شامل، كما استمع المؤتمرون لتقارير المناطق المقدمة للمؤتمر، وبعد أن تلقت تقارير المناطق، بدأ المؤتمر في دراسة مختلف القضايا الأخرى، واستطاع في النهاية أن يخرج بقرارات مهمة تناولت مختلف جوانب التنظيم للثورة، ومن بينها[3]:

1- تقسيم البلاد إلى ست ولايات مع جعل الحدود لكل ولاية، أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية.

2- **القرارات العسكرية:** تناولت التوحيد العسكري وما يتعلق به في النواحي التنظيمية والرتب والمخصصات.

3- **القرارات السياسية:** تناولت التنظيم السياسي بالشكل الآتي:

أ. المحافظون السياسيون ومهامهم الأساسية تتمثل في: تنظيم وتثقيف الشعب وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه.

ب. **المجالس الشعبي:** تتشكل بواسطة الانتخابات، وتنظر في القضايا العدلية والإسلامية والمالية والاقتصادية.

---

[1]- أزغيدي لحسن: **المرجع السابق**، ص135.

[2]- عقيلة ضيف الله: **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، 2013م، ص102.

[3]- **المرجع نفسه**: ص103.

ج. **المنظمات المسيرة:** تتكون من:

1- المجلس الوطني للثورة.

2- لجنة التنسيق والتنفيذ.

أ. فيما يخص العلاقة بين الجبهة والجيش، قرر المؤتمر أولوية السياسي على العسكري.

ب. أولوية الداخل على الخارج.

ج. **المحاكم:** تشكيل محاكم لتحاكم المدنيين والعسكريين[1].

المطلب الثاني: أهداف مؤتمر الصومام

1- تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد تلافي السلبيات وتدعيم وتطوير كل ما هو إيجابي منها.

2- وضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي.

3- الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والاجتماعي[2].

4- إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي.

5- إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة.

6- توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك.

7- السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي[3].

8- تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع اطلاعا كافيا على الصفة الوطنية للحزب الجزائري وعمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية[4].

المبحث الثاني: نشاط الوفد الخارجي

أرسى الوفد الخارجي خلال الفترة 1947م-1954م أرضية العمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي، بكسب مساندة الدول العربية كمصر والسعودية، وبعد اندلاع الثورة اتخذها الوفد الخارجي المشكل من أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد، ومحمد خيضر كقاعدة لعمله الخارجي والعسكري والإعلامي موظفا في ذلك إمكانيات الدعم التي تلقاها من الدول العربية، ومتحديا تهديدات الحكومة

[1]- عمار ملاح: محطات **حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص134، 135.

[2]- بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني**، دار النفائس بيروت، 1990م، ص53.

[3]- محمد الحربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962م)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999م، ص81.

[4]- أزغيدي لحسن: **المرجع السابق**، ص150.

الفرنسية التي هددت بهذه الدول، بقطع علاقاتها معها في مختلف المجالات وهذا بفضل دبلوماسية الوفد الخارجي التي شهدتها فترة الصراع بين الاستعمار والحركة الوطنية[1].

وفي سنة 1955م تدعم الوفد الخارجي بقدوم عدة مناضلين، وتم توزيع المهام بين الأعضاء محمد خيضر بالشؤون السياسية والمالية، بينما تكفل أحمد بن بلة ومحمد بوضياف بالشؤون العسكرية – العتاد – والاتصال بالداخل، وتكفل حسين آيت أحمد بمساعدة محمود يزيد[2] بالتدويل خاصة من خلال منظمة هيئة الأمم المتحدة، في حين تم تكليف حسين كحول بالدعاية للثورة في إندونيسيا وجنوب شرقي آسيا، بينما كلف عبد الحميد مهري[3] بتمثيل جبهة التحرير في سوريا[4].

لقد عملت جبهة التحرير الوطني في الخارج برسم سياسة خارجية وفق العديد من المبادئ ويمكن حوصلة نشاط الوفد الخارجي فيما يلي:

- اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي.
- توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث لمواجهة الاستعمار[5].
- لقد قام الوفد الخارجي في الفترة الممتدة بين 1954م-1958م بالعديد من النشاطات مثل الزيارات إلى الدول العربية من أجل الدعاية للثورة والتعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها في المحافل الدولية[6].

---

[1]- محمد خشبان: **مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة 1947-1957م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر 2002م، ص36.

[2]- محمد يزيد (1923-2003م) : ولد بمدينة البليدة 1923م، عضو اللجنة المركزية في حركة الانتصار من 1950 إلى 1954م، ممثل جبهة التحرير الوطني في نيويورك 1955-1962م، وزير في الإعلام في الحكومة المؤقتة ما بين 1958-1962م، ثم سفير الجزائر في لبنان(للمزيد ينظر، محمد حربي جبهة التحرير، المرجع السابق، ص337).

[3]- عبد الحميد مهري (1926-2012): ولد في3 أفريل 1926 بمينة قسنطينة، عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية 1953-1954م، ممثل جبهة التحرير الوطني في سوريا من 1955إلى 1956م، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وزيرا في الحكومة المؤقتة 1958-1961م (للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير، المرجع السابق، ص340).

[4]- عمر بوضربة: **التدويل من خلال مواثيق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954-1958م**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 12 جوان 2017م، ص220.

[5]- عطا الله قشار: **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير من كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001م، ص25.

[6]- فتحي الذيب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص73.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية والعراق

لقد لاقت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها اهتماما خاصا مندول المشرق العربي وذلك من خلال مؤازرتها ومساندتها وتقديم العون المادي والمعنوي لها، ولقد استطاعت دبلوماسية الثورة في وقت مبكر تحييد الرأي العام في بلدان المشرق العربي[1].

نشاط الوفد في مصر: لقد كانت الثورة الجزائرية محط اهتمام الدول العربية، خاصة مصر تعد حليفة الثورة الجزائرية الأكثر فعالية والأكثر أهمية، فقد كانت القضية الجزائرية محل اهتمام السلطات المصرية[2].

تبنيت مصر الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا ورجحت كفة عبد الناصر الذي كلف السيد فتحي الذيب وعزت سليمان بمتابعة تطورات القضية، وهذا ما أكده الرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث قال " أمرت الأخ عزت سليمان بأن يكونا مع الوفد- الجزائري – ممثلين لي شخصيا وكنت أكتم الأمر على عدد من الوزراء الذين حولي خوفا من تسرب السر وإسراع فرنسا إلى ضرب الحركة قبل بروزها"[3].

ومن المؤسسات المصرية كذلك التي لعبت دورا بارزا في الدعاية للقضية الجزائرية " جماعة الكفاح من أجل تحرير الشعوب الإسلامية"، التي كان برأسها الشيخ الأزهري والشبان المسلمين التي كان رائدها المصلح والداعية الشيخ احمد الشرباطي، وكذلك مؤتمر الخريجين العرب الذي كان يرأسه الدكتور فؤاد جلال والذي ساعد الأستاذ أحمد توفيق المدني من تأليف كتابه عن الجزائر[4].

لقد سمحت الحكومة المصرية لكل الشخصيات الوطنية من استعمال أراضيها للنشاط السياسي قصد دعم القضية، حيث تم تكليف الأستاذ توفيق المدني بتجهيز نشرة إخبارية يومية عن حوادث الثورة التحريرية توزيعها على كل الجرائد والصحف ووكالات الأنباء[5].

---

[1]- أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية والثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007م، ص92.

[2]- يوسف مناصرية، **الدعم اللوجيستي للثورة التحريرية 1954-1962م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، تلمسان، 2008-2009م، ص

[3]- مريم الصغير: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962م**، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2002م، ص191.

[4]- **المرجع نفسه:** ص192.

[5]- **المرجع نفسه:** ص192.

1. المملكة العربية السعودية:

لم تبخل المملكة العربية السعودية على الثورة الجزائرية وقضيتها من تقديم أي دعم سواء المادي أو المعنوي، هذا الأخير الذي كانت القضية الجزائرية في أمس الحاجة إليه، وكان التحدي السعودي للغرب في أول دعم سياسي علني من طرف المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة، كما عملت المملكة العربية السعودية من خلال ممثلها الأستاذ أحمد النقيري فرنسا المسؤولية الكاملة عما يحدث للشعب الجزائري، وعملت المملكة العربية السعودية كل ما في وسعها جاهدة من أجل نصرة القضية الجزائرية، لكن مجهوداتها في مطلبها الخاص بالقضية الجزائرية عارضتها الدول الغربية المعروفة بعدائها للعرب وعلى رأسها فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما جعل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تنهي دورتها دون أن تنظر إلى الطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية الخاص بالقضية الجزائرية[1].

كما تلقت الثورة الجزائرية الدعم المعنوي من المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الوقوف مع شعبها في محنته وإيمانها بعدالة القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري جعلها تثني هذه الثورة من العمق وتدافع عنها باعتبارها ثورة عربية بالدرجة الأولى[2].

وفي 11 ديسمبر 1957م رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة القيام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لغرض طلب الدعم المادي منها، ولقد لقي الوفد الجزائري حفاوة كبيرة من طرف الملك السعودي الذي قابل الوفد شخصيا، ووقف بنفسه على المطالب الجزائرية، حيث كلف في هذا الشأن وزير المالية الشيخ سرور الصيان للقيام بالواجب تجاه الأشقاء الجزائريين، ومع بداية سنة 1958م أتيحت فرصة ثانية للوفد الخارجي لزيارة المملكة العربية السعودية من أجل طلب المساعدة التي لم تنقطع عن الثورة[3].

كما كانت الإعانات المالية تبعث بها السعودية إلى الجزائر تودع في القاهرة باعتبارها مقر للوفد الخارجي للثورة، وذلك من خلال جعل مداخيل الحج للثورة، وسمي بحج الجزائر[4].

---

[1]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص214-215.

[2]- **المرجع نفسه:** ص221-222.

[3]- **المرجع نفسه:** ص225-226.

[4]- يوسف مناصرية: **المرجع السابق**، ص256.

2. العراق:

لقد وقفت العراق إلى جانب القضية الجزائرية في أول محفل دولي خلال مؤتمر باندونغ 1955م، حيث تجسد الدعم المعنوي العراقي للثورة بعد هجومات 20 أوت 1955م التي شنها مجاهدو الثورة في الشمال القسنطيني، والتي وصل صداها إلى بغداد، وتعاطف معها الرأي العام العراقي بكل أحاسيسه، كما أكد الرأي العام العراقي الشعبي منه والرسمي على ضرورة تدويل القضية الجزائرية وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا[1].

وفي 31 مارس 1956م قام وفد جزائري بزيارة بغداد من أجل دعم العراق للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وحق الشعب في تقرير مصيره[2].

- لم يقتصر الدعم العراقي للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمعنوي فقط، بل شمل أيضا دعما ماليا كان الشعب الجزائري في حاجة ماسة إليه، كالمال والسلاح، والمواد الغذائية والأدوية والأدوات الطبية، وقد سجل أول موقف تضامني سنة 1956م على المستوى الشعبي، بتنظيم حملة لجمع الأموال عن طريق التبرعات قدرت قيمتها بـ 75 ألف قدمتها الحكومة العراقية للجزائر، إضافة إلى المساعدات العسكرية بوصول أول شحنة من الأسلحة إلى الجزائر في جوان 1957م عن طريق الحدود السورية مرورا بالأراضي الليبية.
- وفي أفريل 1960م إثر الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري إلى بغداد برئاسة كريم بلقاسم تمكن من الحصول على مبلغ من المال وشحنة من السلاح كدعم مادي للثورة، وفي نفس السنة قامت العراق بإرسال مساعدات مالية تمثلت في شحنة من المواد الغذائية والألبسة إلى اللاجئين المقيمين في المخيمات على الاراضي التونسية بالمحاذاة مع الحدود الجزائرية[3].

ومن جهة أخرى فتحت الحكومة العراقية كلياتها العسكرية أمام الطلبة الجزائريين تحت نفقاتها.

حيث كان الشعب العراقي نموذجا لشعوب الأمة العربية من خلال مواقفه التي ساند فيها الشعب في ثورته ماديا ومعنويا[4].

---

[1]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص261-262.

[2]- **المرجع نفسه:** ص263.

[3]- الطاهر الجبلي: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة 1954-1962م**، دار الأمة، الجزائر، 2015م، ص343-344.

[4]- **المرجع نفسه:** ص345.

المطلب الثاني: في سوريا والعراق

1. سوريا:

بدأ الاهتمام السوري بثورة الفاتح نوفمبر 1954م منذ اندلاعها، وتجلى ذلك بوضوح على غرار بعض الدول العربية الأخرى، خاصة لدى الرأي العام الشعبي، وهذا انطلاقا من هدف جبهة التحرير الوطني الرامي إلى تدويل القضية الجزائرية، والعمل على كسب التأييد المعنوي لها، وإسماع صوت الثورة في نطاقها الطبيعي الذي هو النطاق العربي الإسلامي[1].

كما لعبت سوريا بعضويتها في الجامعة العربية دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية، وقد سعت جبهة التحرير من خلال وفدها الخارجي إلى استغلال كسب سوريا، وفي هذا الإطار قرر الوفد الخارجي في جويلية 1956م القيام بزيارة إلى سوريا لكسب الدعم المعنوي والسياسي للقضية الجزائرية، من خلال النشاطات الثقافية التي تندرج في إطار الأسابيع الثقافية الجزائرية بدمشق، وانتهت الزيارة التي اعتبرت إيجابية بفتح مكتب لتمثيل الجزائر بالعاصمة السورية (دمشق) وكلف بتسييره المناضل عبد الحميد مهري، ومنذ هذا التاريخ زاد الاهتمام السوري حكومة وشعبا بالقضية الجزائرية[2].

لم يقتصر الدعم السوري للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمعنوي فقط بل تعداه إلى الدعم المادي وعلى هذا الأساس استطاع الوفد الجزائري بدمشق الحصول على وعد من رئيس الجمهورية السورية بتدعيم الثورة بالسلاح، من مخازن الجيش النظامي السوري نفسه، مع تأمين طرق وصوله إلى الثوار المجاهدين في الداخل[3].

ويذكر المناضل أحمد توفيق المدني في مذكراته بخصوص عمليات جمع الأموال لفائدة الثورة الجزائرية بأنه تم تشكيل هيئة شعبية بدمشق بجمع الأموال وتقديمها إلى مكتب الجبهة بالعاصمة السورية الذي يقوم بوضعها في البنك بدوره، ونظرا للمكانة التي احتلها وفد الجبهة[4] بسوريا عند الرئيس قام هذا الأخير بتسليم صك مالي بقيمة (1.8000.000 ليرة و 132.13049) دولار أمريكي إلى السيد عبد الحميد مهري رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق.

---

[1]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص239.

[2]- الطاهر جبلي: **المرجع السابق**، ص337.

[3]- **المرجع نفسه:** ص339.

[4]- تكون الوفد من البشير الابراهيمي، عبد الحميد مهري وأحمد توفيق وفرحات عباس وأحمد فرانسيس وعبد الرحمان كيوان وعمر دردور وعمران عمران.

أما فيما يتعلق بمسألة السلاح قامت الحكومة السورية بدعم الثورة بالسلاح حسب الظروف، حيث تم تشكيل لجنة عرفت بلجنة السلاح لهذا الغرض، ولتسهيل عملية جلبه لجأت إلى فتح حدودها مع العراق بمرور الأسلحة بناء على اتفاق ثنائي بين البلدين ولجنة السلاح الجزائرية الذي يشترط على سوريا التكفل بتأمين السلاح وضمان وصوله إلى الجهة المبعوث إليها[1].

وفي سنة 1958م تحصلت الجزائر على دعم مادي آخر تمثل في كميات كبيرة من القمح بحوالي 1000 قنطارا من القمح السوري[2].

2. لبنان:

كانت البداية على غرار ما وقع في العواصم العربية وهي تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة بيروت وكان ذلك عام 1958م، وأوكلت مهمة تسييره إلى المناضل ابراهيم كابويا، وعلى الرغم من وجود لبنان تحت نوع من الهيمنة الفرنسية إلا أن الوضع الذي وجد فيه هذا المكتب كان ملائما، بل أن الحكومة اللبنانية سمحت للمكتب بالنشاط داخل الأراضي اللبنانية الذي لم ينحصر في جانبه الرسمي، إنما شمل الجانب الشعبي والحركة الجماهيرية، وقد تجاوبت السلطة اللبنانية حكومة وشعبا مع الثورة الجزائرية[3].

خلال زيارة الوفد الجزائري لبنان، في إطار الحصول على الدعم العربي للقضية الجزائرية، ماديا وسياسيا، التقى هذا الوفد بمختلف فعاليات المجتمع اللبناني، فأبدت طوائف الشعب تعاطفا تاما مع القضية الجزائرية[4].

وفي سنة 1955م وجه مندوبو عدة دول منها لبنان عملا بتعليمات حكوماتهم رسالة مؤرخة في 29 جويلية يطلبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة، كما قام ممثل لبنان إلى جانب ممثلي دول أخرى، بنشاط مكثف في المحافل الدولية لصالح القضية الجزائرية[5].

---

[1]- الطاهر جبلي: **المرجع السابق**، ص 339، 340.

[2]- **المرجع نفسه:** ص341.

[3]- مريم الصغير: **المرجع السابق**،ص289.

[4]- بشير سعيدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، الجزء الأول، دار مدني للطباعة والنشر، قرواو 2013م، ص154، 155.

[5]- **المرجع نفسه**،: ص155، 156.

ومنذ أن طرحت القضية الجزائرية كقضية عربية ودولية كانت لبنان من الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، والتي تقدمت مجموعة من الدول العربية الآسيوية بمذكرة لتسجيل القضية الجزائرية في الفاتح أكتوبر 1956م، وهو انعقاد تاريخ الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة، كما كانت لبنان من الدول العربية التي ذكرت أعضاء هيئة الأمم المتحدة بأهمية حق الشعب في تقرير مصيره، كما شهد عام 1957م مواقف مميزة للسلطة اللبنانية تجاه الثورة الجزائرية لكونها كانت من الدول العربية الفاعلة في عرض القضية الجزائرية[1].

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها في بلدان المشرق

المطلب الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م وإلى غاية استرجاع السيادة في 1962م أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية، على المستوى الداخلي أو الخارجي كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها[2].

ويعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 9 سبتمبر 1958م أحد أبرز هذه الأحداث الهامة، حيث يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

[1]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص291، 292.

[2]- فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، تر: أبوبكر رحال، دار القصبة الجزائر، 2005م، ص165.

[3]- محمد الحربي الزبيري: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954، 1962م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م، ص88.

1- الظروف الداخلية:

أ- الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ، التي ضمت خمسة أعضاء[1]، وزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة[2].

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح من إمكانات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر 1957م، ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس) ثم العودة إلى أرض الوطن، ولكن الأحداث سارت نحو الأسوء.

وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957م تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان[3]، لكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957م بالقاهرة[4].

ولكن رغم ذلك فإن لجنة التنسيق والتنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة، وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل.

وفي هذه الأجواء سيحدث اغتيال عبان رمضان، وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا السيد فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب من عضوية

---

[1]-هم: **عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، العربي بن مهيدي.**

[2]- أمال سنلي: **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954، 1956م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة 2006، ص395.

[3]- عبان رمضان: ولد في 10 جوان 1920م، بتيزي وزو، مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، بعد خروجه من السجن 1955م التحق بالثورة وأصبح من أبرز قادتها، كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة، اغتيل بالمغرب في 27 ديسمبر 1957م (للمزيد ينظر: محمد عربي، المرجع السابق ص189).

[4]- محمد الحربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص89.

البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره وبرر ذلك بقوله " بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو اسوأ"[1].

وفي هذه الأثناء شرع ديغول[2] في تحضير استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية، المزعم إجراءه يوم 26 سبتمبر 1958م، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سليمة[3].

ب- الظروف العسكرية:

لقد كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة جد حرجة وصعبة للغاية وهذا ما أجمعت عليه جميع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع.

ففي سنة 1958م تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري وفرق الأمن بمختلف وحداتها، حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية، وقد عم الإرهاق في الداخل من جراء الاستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها بتناقض[4].

وفي هذا السياق تلقت قوات الجيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة – خط موريس -[5]، فخلال سنتي 1958م و1959م كان

---

[1]- عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، سبتمبر 1958م، جانفي1960م، دار الحكمة، الجزائر 2012م، ص24.

[2]- ديغول: ولد في 22 نوفمبر 1890م، تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912م، شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، أسس الجمهورية الخامسة الفرنسية عندما كانت الثورة في عامها الرابع (للمزيد ينظر عبد المجيد عمراني: جان بال سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة كترة، الجزائر (د. ن) ص120.

[3]- الطيب بن نادر: **الجزائر حضارة وتاريخ** ، دار الهدى، الجزائر 2008م، ص150.

[4]- محمد الحربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص91.

[5]- خط موريس: أنشئ عام 1957م وهو عبارة عن شبكة هائلة من الأسلاك الشائكة ونسبة خطوط مكهربة عرضها 12 متر وطولها يمتد على طول الحدود الشرقية من أول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة القالة إلى اقصى نقطة في الجنوب وهي قرية نقرين وهو مكهرب بقوة 15 فولط أرضية مزروعة بمئات الالغام المضادة للأفراد (ينظر محمد العبد .....: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر 2003م، ص38).

80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة والمكهربة، خلال اختراق خط موريس[1].

ونتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة، فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى، ضد القوات الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها ضد خط موريس مما أدى إلى انحطاط معنويات جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على لجنة التنسيق والنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق، ولهذا الغرض أنشأت لجنة العمليات العسكرية(COM)[2].

كما سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير ،وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني، كتعيينه للرائد إيدير مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخانقة التي تعاني منها الثورة وفي مقدمتها مشكل التسليح.

كما ازدادت حدة أزمة التسليح جراء إقامة خط موريس المكهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بـ 148 طن من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى[3].

2- الظروف الاجتماعية:

لقد كانت أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت جد سيئة، سواء بالداخل أو على الحدود.

في هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس، أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء لتلبية مطالب الشعب ولمطالب جيش التحرير الوطني.

---

[1]- الغالي غربي: **نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية**، الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص39.

[2]- عمر بوضربة: **المرجع السابق**، ص28.

[3]- محمد الحربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954، 1962م**، ج2، دار هومة الجزائر، 2007م، ص50.

ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين،ى خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات قصد عزل الشعب عن جيش التحرير[1].

ففي هذا الإطار مثلا قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة 73 محتشدا في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي (3/2) مساحة الولاية، مما أثر على العديد من المناطق خصوصا الفقيرة منها.

كما يشير تقرير عن الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب، الذي يأمل في دعم خارجي جاد، وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري[2].

كما عانى الشعب الجزائري من الفقر بمختلف شرائحه، إضافة إلى تدهور الأوضاع الصحية وانعدام الرعاية الصحية.

أما فيما يتعلق بالجانب الثقافي فقد انتشرت الأمية وسط الشعب الجزائري، والحرمان واللامساواة المطبقة من طرف الفرنسيين لمنع التعليم في الجزائر وغلق المدارس[3].

3- الظروف الخارجية:

لقد كان للظروف الخارجية دورا بارزا في دفع قيادة الثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، و التي يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي[4]:

- حصول كل من تونس والمغرب على استقلالها.
- عودة ديغول إلى السلطة ومحاولته محاصرة الثورة بجميع الوسائل المتاحة.
- زيادة الضغط الدبلوماسي الفرنسي للحد من انتصارات الثورة الجزائرية.
- النشاط المكثف لمبعوثي وموفدي جبهة التحرير في الخارج.

---

[1]- عمر بوضربة: **المرجع السابق**، ص30.

[2]- عبد الحميد زوزو: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة الجزائر، 2009م، ص188.

[3]- بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962م**، ج2، الجزائر 2008م، ص400.

[4]- عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص31.

- بروز كتلة من الدول الإفريقية والآسيوية المساندة للقضية الجزائرية[1].

المطلب الثاني: إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة ونشاطها الدبلوماسي

لقد بدأت فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة تختمر في أذهان القادة الجزائريين منذ مدة طويلة، لكن الصعوبات كانت كثيرة فحالت دون ذلك غير أن الفكرة لم تطرح بجدية إلا في عام 1957م، حيث فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957م لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

وبعد مشاورات طويلة مع جميع الأطراف في الداخل والخارج تم الإعلان الرسمي عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة بعد الزوال[3] بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان التأسيس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس باللغة الفرنسية ثم تلاه " عبد الحميد مهري" باللغة العربية وجاء في الإعلان عن تشكيلها ما يلي[4]:

بسم الله الرحمان الرحيم

باسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

علما أن حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت.

هذا وقد تم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل، من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان.

---

[1]- وزارة المجاهدين: **المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م**، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 19/1958 سبتمبر 2008م، ص10.

[2]- عقيلة ضيف الله: **المرجع السابق**، ص428.

[3]- عمر بوضربة: **المرجع السابق**، ص47.

[4]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات**، ج3، دار البصائر، الجزائر 2008م، ص365.

[5]- ينظر الملحق رقم 02.

ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر (19) شخصية برئاسة فرحات عباس، أربعة عشر (14) وزيرا ونائبين للرئيس، وثلاثة (3) كتاب دولة، يذكر الرئيس فرحات عباس بأنه قبل تعيين الوزراء كلف السيد عبد الحميد مهري بإجراء استشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد اقترح فرحات عباس – حسب قوله – فيما يخص الرئاسة أن تعود إلى كريم بلقاسم أو الدكتور لمين دباغين، لكن كريم بلقاسم رفض من قبل لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، من أجل المحافظة على التوازن معه، وأما محمد لمين دباغين رفض بناء على موقف المسجونين الخمسة في فرنسا، وخصوصا من طرف بن بلة، وفي هذه الظروف تم اختيار فرحات عباس بالإجماع رئيسا للحكومة[1].

1- الحكومة المؤقتة الثانية(1960-1961 م):

لقد تعرضت التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة لعدة مؤامرات، كما اتهم رئيسها بالتساهل في بعض القضايا، وظهرت الصراعات على الزعامة بين الباءات الثلاثة والرغبة في الانقلاب على فرحات عباس من طرف كريم بلقاسم، أما بن يوسف بن خدة فلم يكن مناصرا لسياسة فرحات عباس، حيث أكد على ضرورة وضع برنامج عمل ثوري يقوم على التوجهات الاشتراكية[2] بعد أن أدرك قادة الحكومة بأنه لا فائدة من وجود حكومة ضعيفة وعاجزة عن أداء مهامها، وفي خضم هذه الأجواء المضطربة تم عقد الآراء حول من يحق له المشاركة في هذا الاجتماع، ليتم الاتفاق في الأخير على مشاركة 10 عقداء[3] وهم هواري بومدين قائد هيئة الأركان في الغرب، ومحمدي السعيد قائد الأركان في الشرق، وقادة الولايات وهم لطفي قائد الولاية الخامسة، وكافي قائد الولاية الثانية، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى وسليمان دهيليس (سي صادق) قائد الولاية الرابعة، وسعيد يازوران الذي كان بتونس مثل الولاية الثالثة بعد استشهاد العقيد عميروش[4].

أما الولاية السادسة فلم يمثلها أحد بعد استشهاد سي الحواس، ونلاحظ أن هذه التشكيلة كانت تضم أهم القيادات والباءات الثلاثة وقيادة الولايات.

---

[1]- عمر بوضربة: **المرجع السابق**، ص47، 48.

[2]- حميد عبد القادر : **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص228.

[3]- لونيسي رابح: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، ص40.

[4] -Mohamed lebjaoui, **vérités sur la révolution algérienne**, ed, ANEP alger2015 p165.

2-اجتماع المجلس الوطني للثورة:

تم التطرق فيه لعدة قضايا متعلقة بالحكومة المؤقتة ونشاطها والوضعية العسكرية[1]، فأغلب المتدخلين حمل مسؤولية تدهور الوضع إلى سياسة وزارة الدفاع حيث اتهمت بالتهاون وعدم الجدية في مجابهة العدو، فكان لابد من اتخاذ قرارات هامة تتعلق بالتخطيط العسكري وتنظيم طاقة جيش التحرير[2].

وفي هذه المداولات اقترح الباءات الثلاثة إنشاء حكومة عسكرية تتألف من خمسة أعضاء(كريم بلقاسم، عبد الحميد بوصوف، لخضر بن طوبال، بن يوسف بن خدة، عمر أوصديق)،تكون بمثابة حكومة وقيادة لجبهة التحرير[3]، لكن الفكرة المقترحة تؤكد نية كل واحد منهم فيعدم تخليه عن السلطة والقيادة لكن الأمر لم يخدم مصلحتهم، خاصة بعد تدخل محمود الشريف ليعطي تقريرا عن الوضع المالي حيث اتهم اعضاء الحكومة ومن بينهم الباءات الثلاثة بالتبذير، والتصرف اللامسؤول في أموال الثورة[4].

وبعد نقاش استغرق 33 يوما خرج المجلس بعدة قرارات بشأن تعديل الحكومة المؤقتة، حيث وضعت الثقة مجددا في فرحات عباس لتولي زمام الرئاسة[5].

وتقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة 18 جوان 1960م من أجل ضمان شرعية الثورة، ضمن هذه التشكيلة كل من: فرحات عباس رئيسا، وكريم بلقاسم نائبا للرئيس ووزيرا للشؤون الخارجية، أحمد بن بلدة نائب الرئيس، ونفس المنصب كان لمحمد بوضياف، أما وزارة الخارجية كانت من نصيب لخضر طوبال وبوصوف اهتم بوزارة الاتصالات والاستخبارات، أما أحمد فرانسيس كان وزيرا للمالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب عبد الحميد مهري، ومحمد يزيد كان وزيرا للإعلام، ومحمدي السعيد وزيرا للدولة، كذلك نفس المنصب شغله كل من محمد خيضر وحسين آيت أحمد، ورابح بيطاط، وإنشاء مجلس عام للأركان بقيادة هواري بومدين[6].

---

[1] -Philippe tripier, **entreprise de la guerre d'Algérie**, ed.Emprie, France 1972, p413.

[2] - رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص42.

[3] **-la dépêche quotidienne d'Algérie** ,N0 3653, 23/12/1959, P01

[4] - مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص182.

[5] -Philippe tripier,op,cit,p,413.

[6] - سعد دحلب: **المرجع السابق**، ص113.

3- الحكومة المؤقتة الثالثة(1961-1962م)

لقد شهدت المرحلة الثانية من حكم فرحات عباس عدة أحداث منها تأسيس هيئة الأركان العامة، فبعد أن شرعت في القيام بمهامها وأصبحت قوية نظرا للتنظيمات التي قدمتها لجيش التحرير الوطني واجهت عراقيل من طرف اللجنة الوزارية للحرب، كما تميزت هذه الفترة ببداية مفاوضات مع فرنسا، فسلسلة اللقاءات التي كانت بين الطرفين توجت بالفشل إلا أنها ستواصل.

إن الأوضاع التي مرت بها الحكومة المؤقتة أدت إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة (CNRA)، حيث اتخذت عدة قرارات بم فيها إجراء تغيير على الحكومة المؤقتة طبعا هذه القرارات كانت نتيجة عدة أسباب من بينها:

5- خلاف هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة:

بعد أن وقع الخلاف يبين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب (GIG)،جاءت حادثة الطيار الفرنسي التي زادت الوضع تأزما، إذ كانت طائرة فرنسية تقوم برحلة استطلاع على الحدود التونسية الجزائرية، تعرضت لنيران مدفعية جيش التحرير فأسقطت، بما أن الحادث جرى على الأراضي التونسية طالب بورقيبة تسليمه الطيار[1] غير أنها رفضت هذا الطلب[2]، لهذا بدأت الحكومة التونسية تمارس عدة ضغوطات عن طريق توقيف جيش التحرير على التراب التونسي وحجز الأسلحة القادمة من الدول الشقيقة حتى أنها قطعت الماء والكهرباء على مراكزهم بالحدود التونسية[3].

ومن هنا تدخلت الحكومة المؤقتة وطلبت من هيئة الأركان تسليم الطيار الفرنسي، حيث تمكن فرحات عباس من إقناع بومدين تسليم الطيار الفرنسي لبن طوبال وبوصوف، وأكد له أن التونسيين سيعلنون خبر تمرد هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة[4].

---

[1] -Mohamed Harbi, **le FLN mirage et réalité**, des organises a la prise du pouvoir 1945-1962, NAQE. ENAL. Alger 1993p250.

[2]- جمال بلفردي: **هيكل وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958، 1962م**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2005،2004م، ص131.

[3]- لمياء بوقرة: **العلاقات الجزائرية التونسية 1954- 1962م**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2006، 2007م، ص167.

[4]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997م، ص500.

لقد كان موقف بورقيبة تجاه قضية الطيار الفرنسي بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وأثرت سلبا على علاقة هيئة الأركان برئيس الحكومة المؤقتة ويظهر هذا من خلال المذكرة التي وجهتها الهيئة لرئيس الحكومة المؤقتة[1].

كما وجه اتهاما للحكومة المؤقتة بالانحراف في عدم تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس وفضح الفوضى المالية التي كانت تعيشها[2].

كما لاحظنا أن بداية المفاوضات بين حكومة فرحات عباس والحكومة الفرنسية باءت بالفشل[3]، أما بن خدة كان من القادة المركزيين سابقا والمعادي لحكومة فرحات عباس، فقد رأى ضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى الانعقاد لتحديد أرضية المفاوضات فهو يريد أن يحد من نفوذ فرحات عباس[4].

بعد أن تمكن بن خدة من الدعوة إلى السلطة إثر تراجع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) يوم 09 أوت 1961م بطرابلس، تم تعيينه للحكومة الجديدة، فكان لزاما عليه أن يواجه قيادة هيئة الأركان التي دخلت مجددا في صراع معها، وأيضا مواصلة المفاوضات مع فرنسا بعد أن توقفت في 28 جويلية 1961م، فبالرغم من تكوين حكومة جديدة ظل الخلاف قائما مع هيئة الأركان العامة، مما أرغمه بالقيام بمجموعة من الحلول لتجاوز الخلاف مع هيئة الأركان العامة، وبعد تجاوزه هذه الخلافات، كان عليه أن يواصل مسار المفاوضات مع فرنسا[5].

6- أهداف النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة:

من أبرز وأهم أهداف النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ما يلي:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي.
- تأكيد تضامن وتعاطف الجزائر إزاء كل الحركات التحررية في العالم في دائرة الأمم المتحدة.

---

[1]- علي كافي: **مذكرات علي كافي، من النضال السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998م، ص263.

[2]- جمال بلفردي: **المرجع السابق**، ص133.

[3]- سعد دحلب: **المرجع السابق**، ص120.

[4] -Mohamed Harbi**, le FLN mirage et realite**,op,tp278.

[5]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص533.

- إضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية.
- لعبت حركة تضامنية دولية وشعبية واسعة[1].
- التصدي للترسانة الإعلامية والدعائية الاستعمارية المظلة للرأي العام الوطني والفرنسي الدولي.
- إقناع الرأي العام الدولي بأن الحركة الثورية الناشئة قادرة على استلام زمام السلطة في بلد له أهميته الدولية.
- شرح مبادئ الثورة وأهدافها على المستويين الداخلي والخارجي انطلاقا من محتوى بيان أول نوفمبر 1954م.
- تحطيم فكرة الجزائر فرنسية، الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.
- إبراز الوجه الآخر والحقيقي للاستعمار الفرنسي[2].

[1]- الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، 19 سبتمبر 1958م، 19 سبتمبر 2008م، **المرجع السابق**، ص17، 18.

[2]- بوعلام بن حمودة: **المرجع السابق**، ص170.

الفصـــل الثاني:

النشاط الدبلوماسي للثورة في

المشرق من خلال جريدة المجاهد

الفصل الثاني: النشاط الدبلوماسي للثورة في المشرق من خلال جريدة المجاهد

المبحث الأول: نشاطها الدبلوماسي في مصر، سوريا، المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: نشاطها الدبلوماسي في العراق والأردن

المبحث الثالث: نشاطها في لبنان والكويت

الفصل الثاني: النشاط الدبلوماسي للثورة في المشرق من خلال جريدة المجاهد

تمهيد:

لقد كان الوطن العربي بمثابة السند الحقيقي للثورة الجزائرية في كفاحها ضد الاستعمار، نظرا للروابط المشتركة من حضارة وعادات وتقاليد، كذلك الطموح لإنشاء مستقبل مشترك، حيث ظهر تضامن من البلدان العربية وشعوبها منذ اندلاع الثورة 1954م، لكن هذا التضامن متفاوت لأن بعض البلدان لازالت مستعمرة[1].

لذا فقد عهدت الحكومة المؤقتة في علاقاتها مع الدول العربية انتهاج سياسة قامت على أساس:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- عدم الخوض في الخلافات العربية عربية، أي الحياد فيما يتعلق بالصراعات العربية.
- الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية في إطار انتشار مد القومية العربية.
- التركيز على ضمان استمرارية الدعم المادي والمعنوي العربي للقضية الجزائرية، وترقيته باستمرار.
- الارتكاز على الحضور الدبلوماسي العربي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لكسب تأييد ومساندة المنظمات والشخصيات الفاعلة والتأثير على الرأي العام للضغط على الحكومات الغربية، وبالتالي الحصول منها على مواقف أقل عدائية للثورة، وعزل فرنسا عن حلفائها[2].

المبحث الأول: نشاطها الدبلوماسي في مصر، سوريا، المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: في مصر

تعتبر مصر ضمن السباقين في الصفوف الأولى وذلك لكونها من المعنيين وشريكة الامتداد لدول المغرب العربي المتمثلة في تونس والمغرب وليبيا، حيث اختصت الثورة منذ الانطلاقة الأولى في نوفمبر 1954م، وذلك من خلال إعلان بيان أول نوفمبر في إذاعة " صوت الغرب" بالقاهرة، وكما عملت على ضمان الدعم العربي بمختلف الطرق والأساليب للثورة الجزائرية عن طريق الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، بالإضافة لما كانت تقوم به من دعم إعلامي ونشر صيت القضية الجزائرية في العالم والدعم الدبلوماسي[3]، حيث كانت مصر وراء تدعيم فكرة إنشاء الحكومة ومن بين الدول الأولى التي اعترفت بها حين تم إذاعة برنامج الحكومة المؤقتة في أواخر شهر سبتمبر 1958م تمهيدا للإعلان عن قيام الحكومة

[1]- أحمد بن فليس: **المرجع السابق**، ص78.

[2]- عمر بوضربة: تطور النشاط ... **المرجع السابق**، ص147.

[3]- محمد عباس: **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج1، دار هومة، ص195.

وهذا ما جاء على لسان فتحي الذيب قال للأستاذ أحمد توفيق المدني: " سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة"[1].

كما وضح جمال عبد الناصر وقوع هذا الإعلان في القاهرة يعد دليلا قاطعا على تأييد مصر لها، كما دعم الحكومة الجزائرية، رغم عدم رضا المصريين عن زعمائها يرجع إلى عدة اعتبارات منها: كون الحكومة المصرية تنظر إلى الثورة الجزائرية على أنها ليست ثورة أفراد إنما هي ثورة شعب، ,وإن الأفراد مجرد رموز زائلة[2].

أما بالنسبة للمفاوضات سعت مصر لتحقيقها لتقريب وجهات النظر بين الطرفين على أساس حصول الجزائر على استقلالها وسيادتها لهذا لم تتوان على القيام بأي عمل يمكن أن يحقق هذا الهدف، ومع ذلك ظلت مصر تعمل جاهدة لدفع الطرفين للتفاوض، إلى أن جرت مفاوضات مولان 1960م وفشلت بسبب تعنت فرنسا.

وبعد أن أعلن استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962م عبر الشعب المصري وقيادته عن الفرحة بهذا النصر المبين، وألقى جمال عبد الناصر خطابا أبدى فيه ارتياحه لمؤازرة مصر للثورة الجزائرية[3].

المطلب الثاني: في سوريا

تعود البدايات الأولى للعمل الدبلوماسي السوري تجاه القضية الجزائرية إلى مؤتمر باندونغ 1955م، حيث عملت على السعي من أجل إدراج القضية الجزائرية وأن يخرج المؤتمر بقرارات لصالح الجزائريين، وعند عقد مؤتمر الشعوب الإفريقية بالقاهرة قد لعبت فيه الجمهورية العربية المتحدة دورا هاما من أجل مساندة القضية الجزائرية، حيث كانت من أولى القضايا التي استمع لها ممثلو شعوب إفريقيا[4].

[1]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص201.

[2]- بشير سعدوني: **المرجع السابق**، ص96.

[3]- بشير سعدوني: **المرجع السابق**، ص98، 99.

[4]- صالح لميش: **الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية**، دار بهاء، الجزائر، 2009م، ص330.

كانت سوريا في الصف الأمامي باعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 21 سبتمبر 1958م[1]، كما أبدت استعدادها لاحتضانها حيث لاح نوع من الاختلاف بين وجهات النظر بين الجزائريين والمصريين وشاب العلاقات بين الطرفين نوع من الفتور[2].

كما نددت بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وأقحمت ممثلي جبهة التحرير في الأمم المتحدة، كما عملت على توفير جل الإمكانيات المادية لمقر الحكومة، بالإضافة للدعم المادي الذي قدمته لها، وكذلك يعتبر مكتب دمشق من أقدم المكاتب لجبهة التحرير، ويعد هذا الأخير بمثابة قاعدة خلفية سرية للنشاط الدعائي.[3]

المطلب الثالث: في المملكة العربية السعودية

أعلنت اعترافها بالحكومة المؤقتة في 20 سبتمبر 1958م ومع انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام 1959م، أعلن الوفد السعودي من على منبرها مرة أخرى عن ضرورة تطبيق كل القرارات السابقة المتعلقة بالقضية الجزائرية، لقد اتسمت هذه الدورة بالتحدي السعودي للطروحات الفرنسية التي لا تسند الفعل القانوني والموضوعي للقضية في حد ذاتها، وقد ركز الوفد السعودي في هذه الدورة على أن الثورة الجزائرية ماضية إلى الأمام ومن ورائها كل شعوب العالم التواقة إلى الحرية والاستقلال وعلى رأسها الشعب العربي، كما شهدت دورة عام 1960م نفسا جديدا بالنسبة للوفد السعودي الذي راح علنية يوجه الاتهام إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتواطؤها ضد الثورة ومؤازرة حليفتها فرنسا صاحبة وثيقة حقوق الانسان[4].

وفي 6 مارس 1960م قام وفد الحكومة المؤقتة بزيارة إلى المملكة السعودية قدمت لها المملكة السعودية هبة مالية قدرها 1 مليون جنيه إسترليني وتكفلت بدفع مصاريف المكتب، وهذا بتقديم هبة قدرها 10000 ريال في أكتوبر1959م.

---

[1]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص250.

[2]- بشير سعدوني: **المرجع السابق**، ص126.

[3]- أحمد مسعود سيد علي: **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003/2002م، ص80.

[4]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص224.

وسعيا منه لضمان تمويل دائم ومستمر، وضع مكتب جدة دفاتر للاشتراكات المنتظمة المخصصة للجالية الجزائرية المقيمة بالسعودية[1].

المبحث الثاني: نشاطها الدبلوماسي في العراق والأردن

المطلب الأول: في العراق

شكل تأسيس الحكومة المؤقتة منعرجا هاما على الساحة الدولية العربية منذ الإعلان عن تأسيسها توالت الاعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال، ومن أوائل الدول العربية نجد العراق أول بلد عربي بادر بالاعتراف بالحكومة المؤقتة، وكان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها ما إن أنهى الرئيس فرحات عباس كلمته التي ألقاها أمام جمع غفير من المصورين ومحرري الصحف بالقاهرة حتى نهض سفير العراق ليعلن أن الحكومة العراقية اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

لم يقتصر اعتراف الحكومة العراقية على الكلام فقط، بل شمل الدعم العراقي للثورة الجزائرية في كل مجالات الدعم الممكنة[3]، ففي 21 أفريل 1959م قام رئيس الحكومة المؤقتة بزيارة رسمية إلى العراق واستقبل من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم وكان اللقاء بصدور بيان مشترك تعرب من خلاله العراق على تأييد الجزائر في تقرير مصيرها، وأن الحرب المشتعلة في الجزائر هي حرب العراق، كذلك وبالتالي لابد من الأخذ بيد هذه الثورة ودعمها بالمال والسلاح.

وعندما قامت فرنسا بتجاربها النووية في الصحراء الغربية استنكرت الحكومة العراقية هذا العمل الدنيء في حق الجزائر المستقلة[4].

كما قام السيد أحمد بن بلة في 5 أفريل 1962م بزيارة إلى بغداد على رأس وفد جزائري طالبا الدعم المادي والمعنوي للجزائر لنيل استقلالها شاكرا الحكومة العراقية على كل مجهوداتها، وعند قرب موعد الاستفتاء قرر مجلس الوزراء العراقي في 27 جوان 1962م تأسيس سفارة عراقية بالجزائر فور إعلان استقلالها، وهذا ما حدث بتاريخ 5 جويلية 1962م، حيث صرح رئيس الوزراء عبد الكريم القاسم اعتراف العراق باستقلال الجزائر[5].

---

[1]- عمر بوضربة: **المرجع السابق**، ص243.

[2]- محمد يحياوي: **الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961م)**، تر: علي الجش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965م، ص180.

[3]- عمر بوضربة: تطور النشاط ... **المرجع السابق**، ص295.

[4]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص267.

[5]- **المرجع نفسه:** ص262.

المطلب الثاني: في الأردن

لقد وقفت المملكة الأردنية الهاشمية منذ طرح القضية الجزائرية على الساحة الدولية، موقف مشرفا إلى جانب باقي الدول العربية رغم أوضاعها الاقتصادية المتدنية كونها بلدا فقيرا اقتصاديا إذا قورن ببعض الدول العربية الأخرى، لذلك انحصرت مساعداتها المادية التي كانت رمزية للثورة الجزائرية في تقديم المعونات المالية إلى مكتب جبهة التحرير الوطني الذي كان مقره في العاصمة عمان[1]، حيث تحدثنا جريدة المجاهد في عددها 43 تحت عنوان " السيد فرحات عباس في الشرق" عن المحادثات التي جرت بين أعضاء الحكومة الجزائرية من ناحية وجلالة الملك حسين والحكومة الأردنية من ناحية أخرى، وهذا وفي خلال المادية التي أقامها والي عمان على شرف الوفد الجزائري والتي حضرها الملك حسين أعلن السيد هزاع المجالي " رئيس الحكومة الأردنية " بأن المجلس الوزاري الأردني قرر الزيادة في الإعانة المالية المخصصة للحكومة الجزائرية، وقرر أن تقدم هذه الإعانات عن الطريق الرسيمة أي من حكومة إلى حكومة، وزيادة على ذلك يمكن جمع التبرعات الخاصة لفائدة الثورة الجزائرية.

ولاحظ السيد المجالي أن الملك حسين قد فتح اكتتاب التبرعات الخاصة بمقدار 4000 دينار، وأضاف بأنه هو شخصيا وأعضاء حكومته ومدير الأمن العام يتبرعون بمقدار مرتبهم الشهري[2].

كما وجهت الحكومة الجزائرية إلى جلالة الملك حسين والرئيس هزاع المجالي هدية تتمثل في الخريطة الجزائرية ومجموعة من كتب التاريخ الجزائري، وأعلن ناطق باسم الحكومة الجزائرية أن في تلك الهدية اعترافا بالجميل للأردن الذي قدم إعانته في عدة مناسبات للمجاهدين الجزائريين[3].

كما أدلى الملك حسين بتصريح جاء فيه: " أننا نعتقد أن صبر الجزائريين وشجاعتهم وإيمانهم بقضيتهم هي التي قادتهم إلى هذا القرار الذي نأمل أن يسمح بالوصول إلى حل عادل"[4]، وقد أكد الملك حسين في خطاب العرش سنة 1960م، على مواصلة دعم ومساندة الأردن ماديا ومعنويا لنضال الشعب الجزائري الشقيق، والمضي قدما في تأييد ومساندة الجزائر بكل الوسائل الممكنة حتى تحقق الحرية والاستقلال مشيرا إلى أنه يولي القضية الجزائرية الاهتمام البالغ، وفي خطاب آخر ألقاه سنة 1961م أكد فيه أن القضية الجزائرية هي قضية الأردن كله حكومة وشعبا، وهي أيضا قضية كل عربي مسلم، والتزم

[1]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص277.

[2]- المجاهد،: **العدد 43**، 01 جوان 1959م، ص02.

[3]- المجاهد: **العدد 52**، 05 أكتوبر 1959م، ص02.

[4]- المجاهد: **العدد 71**، 27 جوان 1960م، ص04.

بمواصلة دعمها ومساندتها حتى الاستقلال، وقال معبرا عن شعوره وشعور الأردنيين قائلا: " والله يعلم أن جراحنا كجراحنا، وأن دماء أبنائنا المسفوحة على ربي العز وفي ميادين البذل والفداء لدمائنا، وأن جهادنا برفع رؤوسنا عزة وزهوا وفخرا"[1].

كما وضع جلالة الملك حسين القضية الجزائرية نصب عيون رؤساء الحكومة الأردنية المتعاقبة، إذ احتلت هذه القضية مساحات واسعة، نظرا لما يوليه الملك من عناية ودعم ومساندة للقضية الجزائرية[2].

كما أصدرت المملكة الأردنية بلاغا حددت فيه مساندتها للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأكدت فيه مساندتها التامة الصريحة لسيادة الجزائر على الصحراء ويقول البلاغ الأردني مفاوضات إيفيان تدل على أن السياسة العربية تفضل حل المشاكل بالوسائل السلمية[3].

المبحث الثالث: نشاطها في لبنان والكويت

المطلب الأول: في لبنان

ورد في جريدة المجاهد العدد 872 بعنوان " شعوب العالم تحتفل بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية"، حيث أقامت لتنان مظاهرات رائعة عبر فيها شعب لبنان العربي عن غضبه الكبير من الاستعمار الفرنسي، وتأييده الكامل للشعب الجزائري، وقد علق المتظاهرون في بيروت علم الجزائر في حديثة السفارة الفرنسية، وتعالت الهتافات بسقوط الاستعمار الفرنسي وسقوط ديغول وبحياة أبطال جيش التحرير، كما حمل الطلاب والطالبات لافتات كلها تندد بالاستعمار وتطاب الدول العربية بالعمل السريع لإنقاذ الجزائر، ثم اتجهت المظاهرة إلى سرايا الحكومة حيث ألقى فيها الرئيس صائب سلام خطابا رائعا تضمن مساندة لبنان للشعب الجزائري، وقد جرت مظاهرات صاخبة في كل من طرابلس وصيدا وصور وأقيمت المهرجانات الخطابية، كما أرسلت برقيات كلها مطالبة بمساعدة الجزائريين بالأموال والسلاح، وضرورة مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا ومطالبة حكومة لبنان والحكومة العربية الأخرى بدفع حصتها في ميزانية حكومة الجزائر[4].

---

[1]- عمار بن سلطان وآخرون: **المرجع السابق**، ص306.

[2]- **المرجع نفسه**، ص307.

[3]- المجاهد: **العدد 96**، 23 ماي 1961م، ص02.

[4]- المجاهد: **العدد82**، 14 نوفمبر 1960م، ص07.

لقد كانت لبنان من الدول المساندة للقضية الجزائرية، كما سجلت اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحتى تثبت اعترافها الرسمي أقامت استعراضا في مطار بيروت الدول أدى للوفد الجزائري تحية شرف[1]، كما كانت لبنان من الدول العربية التي ذكرت أعضاء هيئة الأمم المتحدة بأهمية حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري، كما أكدت لبنان مرة أخرى رسميا مساندة للثورة الجزائرية والسماح بعقد المؤتمرات الدولية التي من شأنها تدعم قضية الشعب الجزائري، حيث شهدت بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية انعقاد العديد من الدورات لدعم القضية الجزائرية[2].

لم يقتصر دعم لبنان للثورة الجزائرية على الجانب المعنوي والدبلوماسي فقط بل تعداه إلى الجانب العسكري والمادي بما فيه المال والسلاح[3]، فقد تضمن التضامن اللبناني تبرعات شعبية مالية دوريا من مصادر جماهيرية منظمة ومتعددة كانت تجمع وتوجه لممثلي جبهة التحرير الوطني بدمشق، كما كانت للحكومة اللبنانية مساهمات مالية ومعدات طبية توجه لمساندة حرب التحرير[4]، ومن هنا أعلن وزير خارجية لبنان بأن بلاده قررت المساهمة بـ 500 ألف ليرة لبنانية في ميزان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

المطلب الثاني: في الكويت

وقفت الكويت كبقية الدول العربية إلى جانب القضية الجزائرية وتفهما ودعما معنويا وماديا على مستوى الشعب والسلطات الكويتية، وفي هذا السياق يشير أحد الكويتيين الذين عايشوا أحداث الثورة التحريرية بأنه عند سماعنا بانتصار إخواننا الجزائريين على فرنسا في معركة ما كنا نهتز فرحا، ونتألم ونحزن عندما نسمع قمع الاستعمار الفرنسي لإخواننا الجزائريين[6]، بالإضافة إلى تنظيم أسابيع تضامنية كل سنة لهدف جمع تبرعات مالية بواسطة لجنة كويتية خاصة لمناصرة حرب التحرير الجزائرية، كما قامت الحكومة الكويتية بخصم جزء من المداخيل العامة لتدعيم الثورة الجزائرية، وأصدرت طوابع بريدية خاصة وأسست لجانا لجمع التبرعات المالية لصالح الجزائر[7].

---

[1]- مريم الصغير، : **المرجع السابق**، ص291.

[2]- **المرجع نفسه** : ص296.

[3]- سيد علي أحمد مسعود: **المرجع السابق**، ص146.

[4]- اسماعيل دبست: **المرجع السابق**، ص87.

[5]- بشير سعدوني: **المرجع السابق**، ص159.

[6]- اسماعيل دبست: **المرجع السابق**، ص98.

[7]- **المرجع نفسه** ، ص99.

وفي زيارة قام بها الوفد الجزائري برئاسة فرحات عباس ما بين 26-28 أفريل 1959م، حيث استقبل من طرف الأمير عبد الله سالم الصباح "نحن معكم قلبا، ثم صرنا معكم قلبا ومالا ومهما اتسعت أموالنا زدنا في إعانة الجزائر لا نتقيد بميزانية ولا نحدد بعدد"[1].

وما يؤكد اهتمام الأمير عبد الله سالم الصباح بالثورة الجزائرية هو دعوته إلى تدعيمها ماديا وإعلاميا، حيث كان يشارك شخصيا الشعب الكويتي في الذكرى السنوية للثورة الجزائرية، فبمناسبة الذكرى السابعة (1961م) لثورة أول نوفمبر قدم أمير الكويت 03 ملايين دولار لتدعيم حرب التحرير الجزائرية[2].

كما يمكن تقييم مساندة الكويت للشعب الجزائري منذ اطلاقها الشرارة الأولى للثورة سنة 1954م بالمؤازرة التي وجدت ترجمتها على كافة الأصعدة المعنوية والإعلامية والسياسية، حيث أدركت الكويت منذ انطلاق الثورة أن المساندة المطلوبة للشعب ليست مادية فقط، إنما هي مساندة ومناصرة الشقيق ضد المغتصب، الأمر الذي انطلقت منه الكويت حكومة وشعب تعلن موقفها المساند واستعدادها للتضحية بكل ما تملك في سبيل نصرة الحق واستعادة الاستقلال، هذا على الرغم من أن الكويت لم تكن قد نالت استقلالها السياسي بعد[3].

ومن جهة ثانية سمحت السلطات الكويتية بتخصيص ثلاث ساعات أسبوعيا في إذاعتها الوطنية للثورة الجزائرية، مما سمح للعديد من التعرف على القضية الجزائرية وأن هناك شعب عربي يعاني ويلات الاستعمار وهو الجزائر، كما قامت بتنظيم العديد من المهرجانات الشعبية للاحتفال بذكرى اندلاع الثورة[4].

[1]- أحمد توفيق المدني: **المصدر السابق**، ص425.

[2]- المجاهد، **عدد 108**، 13 نوفمبر 1961م، ص11.

[3]- اسماعيل دبست: **المرجع السابق**، ص100.

[4]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص326.

الفصـــل الثالث:

مكاسب الثورة التحريرية من العمل الدبلوماسي

الفصل الثالث: مكاسب الثورة التحريرية من العمل الدبلوماسي

المبحث الأول: اعترافات الرأي العام العربي والدولي بالحكومة المؤقتة.

المبحث الثاني: التأييد الدولي والعربي للقضية الجزائرية.

المبحث الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

المبحث الأول: الاعترافات الدولية والإقليمية بالحكومة المؤقتة

المطلب الأول: الرأي العام الدولي

أ- غانا:

أصدرت وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلاغ في مدينة القاهرة أنه تم استقبال سفير غانا من قبل السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسيد أحمد يزيد، مقدما اعتراف حكومته بالحكومة الجزائرية، وطلب رئيس مجلس الوزراء من سفير غانا أن يبلغ الرئيس نكرومة الشكر الحار من الشعب الجزائري وحكومته الوطنية[1].

ب- الاتحاد السوفياتي:

اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 03 أكتوبر 1960م، حيث كان أعضاء الحكومة المؤقتة يومئذ يشتركون بأعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وقد استقبلهم الرئيس (خروتشوف) في (غلنكوف) بالقرب من (نيويورك) حيث تحدثوا إليه طويلا في 08 أكتوبر 1960م، أدلى (خروتشوف) بالتصريح التالي: " يمكن اعتبار اجتماعانا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية على أنها اعتراف بأن هذه الحكومة قائمة في الواقع"، ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن الاتحاد السوفياتي استخدم عبارة الحكومة المؤقتة الجزائرية بدلا من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فإن كان من المتعذر حقوقيا وعلميا أن يعترف الاتحاد السوفياتي بالحكومة الجزائرية دون الاعتراف بالدولة الجزائرية[2].

ج- مالي:

وجه الرئيس (مودبيوكيتا) في 18 فبراير 1961م برقية إلى السيد فرحات عباس تضمنت ما يلي:" قررت حكومة جمهورية مالي الاعتراف بأن السلطة الوحيدة التي لها حث تمثيل شعب الجزائر هي الحكومة المؤقتة التي تشرفون فخامتكم برئاستها"، وعدا عن ذلك فقد أعربت حكومة مالي عن رغبتها بإقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بصورة فورية[3].

---

[1]- مجلة المجاهد: الصادرة بتاريخ 1959م، **العدد 46**، ص02.

[2]- مصطفى طلاس وبسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2010م، ص375.

[3]- **المرجع نفسه** ، ص374.

د- الهند الصينية:

وجه الرئيس (فان دونغ) رسالة إلى الرئيس فرحات عباس بتاريخ 26 سبتمبر 1958م جاء فيها: " لي الشرف بأن أشعركم أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية قد قررت الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة القانونية والممثلة الشرعية لشعب الجزائر[1].

هـ- يوغسلافيا:

كانت يوغسلافيا من بين الدول الأوروبية التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الزيارة الأولى للرئيس فرحات عباس إليها في 06 جوان 1959[2]، تعاملت مع الوفد الجزائري على أساس علاقات ثنائية بين دولتين وليس فقط علاقة دولة مع حركة تحررية سواء في الاستقبال أو في الحوار أو البروتوكولات التي تمت بين الحكومتين[3].

و- التوغو:

في 16 مارس 1960م وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى السيد سيلفانوس أوليوس رئيس دولة التوغو برقية تهنئ فيها وتعترف بجمهورية التوغو الجديدة.

فأجاب عليها رئيس التوغو ببرقية صدرت عن مدينة لومي بتاريخ 17 جوان 1960م واستهلها بما يلي:" فخامة السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، عن طريق السيد وزير الشؤون الخارجية" وجاء فيها: " لقد أخذنا علما بالقرار القطعي الذي اتخذته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتضمن اعترافها بالتوغو جمهورية مستقلة مطلقة السيادة".

وبهذا فإن التوغو قد اعترفت ضمنا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذ لا سبيل إلى أن تدرك كيف تقبل دولة ما أن تعترف بها أخرى، دون أن يتضمن ذلك بالمقابل اعترافا منها بتلك"[4].

---

[1]- مصطفى طلاس وبسام العسلي: **المرجع السابق**، ص374.

[2]- مجلة المجاهد: الصادرة بتاريخ 25 أفريل 1961م، **عدد 94**، ص03.

[3]- اسماعيل دبش: **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م-1962م**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009م، ص187.

[4]- محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون 1960م-1961م**، تر: علي الخش: ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2005م، ص16، 161.

ز- الهند:

قبل جواهر لالا نهرو الوزير الأول تمثيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ندوة عدم الانحياز ببلغراد من 01 إلى 06 سبتمبر 1961م، واستقبل رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة بإلحاح من جمال عبد الناصر في 1961م، لكنه لم يعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا عند الاستقلال لأنه اعتمد على فكرة تواجد الحكومة خارج التراب الجزائري[1].

ح- باكستان:

لم تعترف باكستان بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا بعد 03 سنوات (أوت 1961م) من تأسيس هذه الأخيرة، حيث أن تأثير الدول الغربية على النظام الباكستاني وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كان العامل الأساسي وراء هذا التأخير في الاعتراف[2].

ط-الصين:

تعتبر من بين الدول الاشتراكية التي سارعت إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تشكلها ودعوة وفد رسمي عنها لزيارة بكين وهو ما تم في ديسمبر 1958م، إثر زيارة الوزيرين: بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية ومحمود شريف وزير التسليح والتموين العام، ثم زيارة بن خدة في أكتوبر 1959م[3]، كما عبر رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية السيد فرحات، خلال زيارته إلى الصين أكتوبر 1960م عندما وصف اعتراف الصين بالحكومة المؤقتة بأنه: " اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم"[4].

المطلب الثاني: الرأي العام العربي

أ- العراق:

بينما كان يعلن في كافة أرجاء الجزائر عن قيام الجمهورية الجزائرية وتشكيل حكومتها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م كان الرئيس فرحات عباس في القاهرة ومعه إثنان من وزرائه أحدهما في تونس والآخر

[1]- بوعلام بن حمودة: **المرجع السابق**، ص495.

[2]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص161.

[3]- سيد أحمد علي مسعود: **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 196م-1961م**، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2010م، ص156.

[4]- المرجع نفسه: ص146.

في الرباط، يقومون بهذه المهمة وفي الساعة نفسها، وفي ردهة مبنى الجزائر، الكائن بمديرية التحرير بالقاهرة، جرى الاحتفال بحضور عدد كبير من محرري الصحف والمصورين إلى جانب جمهور يتأجج حماسة حتى عضت به ردهات البناء، وحتى امتلأت به شوارع الحي، ونهض سفير العراق بالقاهرة، بعد أن أنهى الرئيس فرحات عباس كلمته، ليعلن أن الحكومة العراقية قد اعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فاعتراف العراق إذا قد حدث في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الجمهورية الجزائرية[1].

ب- ليبيا:

وفي البلد الثاني العربي الذي اعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري، وقد جاء في وثيقة الاعتراف الصادرة عن بنغاري بتاريخ 19 سبتمبر 1958م، والمرسخة بتوقيع السيد عبد المجيد كبار رئيس الوزراء ووزير خارجية ليبيا ما يلي: " يسعدني جدا أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد"[2].

ج- المغرب:

جاء اعتراف المغرب بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على شكل بيان باللغة الفرنسية ويحمل توقيع أحمد بالفريج رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد أرسل إلى الرئيس فرحات عباس يوم 22 سبتمبر 1952م وتضمن ما يلي: " لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في 19 سبتمبر 1958م الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[3].

د- تونس:

لقد اعترفت تونس بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في وقت واحد مع العراق والمغرب وليبيا، غير أن صيغة الاعتراف المنبرة جاءت على لسان الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة الذي أعلن في مؤتمر صحفي يوم 18 فبراير 1959م ما يلي: " لقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممثلة للشعب والوطن والدولة الجزائرية"[4].

---

[1]- بسام العسلي، مصطفى طلاس: **المرجع السابق**، ص371.

[2]- محمد بجاوي: **المرجع السابق**، ص156.

[3]- مصطفى طلاس، وسام العسلي: **المرجع السابق**، ص372.

[4]- **المرجع نفسه:** ص372.

هـ- المملكة العربية السعودية:

ما إن وصل خبر تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى أعلنت المملكة العربية السعودية عن اعترافها الرسمي بها، وذلك يوم 20 سبتمبر 1958م[1]، حيث جاء في وثيقة اعتراف الحكومة العربية السعودية ما يلي: " إنني أهنئ سيادتكم بقيام الجمهورية الجزائرية، وأنه يسرني أن أعلم سيادتكم باعتراف حكومة المملكة العربية السعودية بشقيقتها الجمهورية الجزائرية"[2].

و- المملكة الأردنية الهاشمية:

حملت وثيقة الاعتراف الأردنية توقيع رئيس مجلس الوزراء سمير الرفاعي وجاء فيها: " أرجو أن تقبلوا دولتكم باسمي وبالنيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والشعب الأردني أحر تمنيات الخير والتوفيق لحكومتكم الموقرة"[3].

ز- السودان:

جاء اعتراف السودان بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 22 سبتمبر 1958م[4]، وتضمن إشعار سفير السودان ما يلي: " تهدي سفارة السودان بالقاهرة أطيب تحياتها إلى رئيس وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويسرها أن تنهي إليهم أن مجلس الوزراء السوداني قد عقد جلسة خاصة، وقرر الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة"، وجدير بالذكر أن السودان أبلغ الحكومة الجزائرية المؤقتة عزمه على تعيين سفيره إلى القاهرة، وممثلة في الجامعة العربية، سفيرا لديها بعد موافقتها[5].

ح- لبنان:

جاء اعتراف السلطة اللبنانية في 14 جانفي1959م بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[6]، حيث حيث تلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الإشعار التالي من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية

---

[1]- مريم الصغير: مواقف الدول العربية، **المرجع السابق**، ص223.

[2]- **المرجع نفسه**، ص372.

[3]- **المرجع نفسه**، ص372.

[4]- **المرجع نفسه**، ص306.

[5]- مصطفى طلاس وبسام العسلي: **المرجع السابق**، ص373.

[6]- مريم الصغير: **المرجع السابق**، ص290.

"يسرني أن اؤكد لدولتكم مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لإبلاغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصها"[1].

المبحث الثاني: التأييد الدولي والعربي للقضية الجزائرية

المطلب الأول: التأييد الدولي

أ- الاتحاد السوفياتي:

إثر زيارة السيد بن يوسف بن خدة إلى موسكو في 13 اكتوبر 1959م ولقائه بالسيد سوسلوف الأمين بالنيابة للحزب الشيوعي السوفياتي تم الاتفاق على مضاعفة الدعم المادي لوحدات جيش التحرير الوطني واللاجئين الجزائريين بتونس[2]، وسجل الاتحاد السوفياتي دعمه المادي للثورة الجزائرية عدة مرات، أذاعت فيه وكالة طاس السوفياتية خبر وصول الباخرة السوفياتية فور لوغو التي غادرت ميناء أوديسا على البحر الأسود متوجه إلى تونس بهدايا الصليب الأحمر للاجئين الجزائريين مكونة مما يلي: 10 آلاف طن من السكر و05 أطنان من الأرز، 20 قنطار من الحليب المجفف، 20 ألف متر من الكتان، 2500 أغطية و100 صندوق من الأدوية[3]، كما سجل الاتحاد السوفياتي في 24 أكتوبر 1960م إعانته المادية للجزائر، حيث أرسلت إلى ميناء تونس العاصمة باخرة تحمل شحنة كبيرة من الآلات الفلاحية وسيارات النقل كهدية من الاتحادية النقابية السوفياتية في الاتحاد العام للعمال الجزائريين[4].

كما ساهمت جميع شرائح المجتمع السوفياتي في التأييد وذلك بعرض حالة الكفاح الجزائري والعنف الاستعماري للشعب، وكمثال نجد أن أسبوع التضامن مع الجزائر كان له صدى كبير وعقد مؤتمر النقابات السوفياتية حضره وفد العمال الجزائريين الذي ظهر فيه التأييد الكامل للقضية الجزائرية ونادى بوجوب استقلال الجزائر[5].

---

[1]- محمد بجاوي: **المرجع السابق**، ص156.

[2]- سيد علي أحمد مسعود: **المرجع السابق**، ص

[3]- مريم الصغير: **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين 1954م-1962م**، مجلة المصادر، ع10، الجزائر، 2004م، ص213.

[4]- مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954م-1962م**، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012م، ص371.

[5]- **المرجع نفسه**، ص369.

ب- يوغسلافيا:

كان ليوغسلافيا دورا فعالا في الميدان السياسي والدبلوماسي والعسكري بجانب القضية الجزائرية، سياسيا ودبلوماسي استعملت يوغسلافيا حتى نشاطها وعلاقاتها الثنائية للتأثير على الدول من أجل مساندة القضية الجزائرية.

وكانت فرنسا ذاتها مجالا لمحاولات يوغسلافيا للتأثير على قمعها واضطهادها للشعب الجزائري داعية للانسحاب والاعتراف بحقيقة حرية واستقلال الجزائر[1].

أثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري إلى يوغسلافيا أكدت هذه الأخيرة مساندتها المطلقة لحرب التحرير الجزائرية وتعاملت مع الوفد الجزائري على أساس علاقات ثنائية بين دولتين[2]، كما أكد السفير اليوغسلافي في استعداد بلاده الدائم لمضاعفة مساعدة اللاجئين الجزائريين بتونس بتقديم سيارتان للنقل والعديد من الأدوية إضافة إلى الأحذية والأقمشة[3]، وتزامنا مع النشاط الحثيث للدبلوماسية الجزائرية سعت وفود جبهة التحرير ضمن ما يعرف بالديمقراطيات الشعبية لكسب تعاطفها ودعمها بعقد اتفاق خاص بالدعم المادي للثورة الجزائرية مع نائب وزير التجارة الشبكي ثم التوقيع على الدعم العسكري[4].

ج- الصين:

لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير الجزائرية، بما فيها 12 مليون دولار سنة 1959م وحدها سلمت الصين للجزائر 2 مليون فرنك فرنسي، وخلال زيارة فرحات عباس إلى الصين في أكتوبر 1960م استقبل استقبالا خاصا ومتميزا جماهيريا ورسميا تضمن أعلى هرم القيادة الصينية وعلى رأسها ماوتشي تونغ، هذا الأخير الذي أكد للسيد فرحات عباس تدعيم الصين المطلق لحرب التحرير الجزائرية، وبنفس اللغة، كانت كلمات تشون لاي، الرجل الثاني في القيادة الصينية، لدى استقباله للوفد الجزائري بمطار بيجينغ (بكين) عندما قال: " إن الثورة الجزائرية وراءها 650 مليونا صينيا إلى جانب كفاحها التحرري العادل"[5].

---

[1]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص186.

[2]- **المرجع نفسه**: ص187.

[3]- عمار قليل: **ملحمة الجزائر**، ج3، دار العثمانية للنشر، الجزائر 2013م، ص30.

[4]- سيد علي أحمد مسعود: **المرجع السابق**، ص159.

[5]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص146.

إضافة إلى مساندة الحكومة الصينية للقضية الجزائرية فإن الشعب الصيني بكامل شرائحه قد تقدم بتأييده الكامل المعنوي والمادي للشعب الجزائري، فاستنكر العمال الصينيون بكل قوة من مناورات حكومة ديغول الفرنسية لتقسيم التراب الوطني الجزائري المشتمل على الصحراء، ويؤيدون تأييدا تاما للعمال والشعب الجزائري كما أنهم مؤمنون بأن حرب التحرير الوطني الجزائرية تشكل حتما بالنصر الكامل[1].

المطلب الثاني: التأييد العربي

أ- المغرب العربي:

- **ليبيا:**

رأت ليبيا ضرورة دعم القضية الجزائرية معنويا من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية من أجل رفع صوت الشعب الجزائري، فقد فتحت ليبيا المجال الواسع لكل الجزائريين وهو ما سهل مهمة جيش التحرير في تعيين المجاهدين في الأراضي الليبية الفارين من وجه العدو الفرنسي، كما أصبحت وحدات الجيش الجزائري المتمركزة في الجنوب الليبي تقوم بعمليات عسكرية وهجومات على مراكز الجيش الفرنسي الموجودة على الحدود الليبية الجزائرية[2].

ومن هذا المنطق كان السياسيون الجزائريون يقومون بزيارات رسمية لليبيا انطلاقا من مصر ففي عام 1959م قام وفد رسمي جزائري يمثل جبهة التحرير الوطني بزيارة إلى ليبيا حيث استقبل استقبالا شعبيا كبيرا، كان الهدف الأساسي من وراء هذه الزيارة تقديم الشكر الجزيل للملك الليبي إدريس السنوسي شخصيا على ما بذله من جهود مضنية ومعتبرة من أجل الثورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري العادلة[3].

كما بادرت الحكومة الليبية السقية إلى إقامة العديد من أسابيع التضامن مع الشعب الجزائري وثورته المباركة عبر كل أراضيها، وفي هذا الصدد كتبت جريدة " الليبي"، افتتاحية عن المساهمة الليبية في أسبوع الجزائر ومشاركة الشعب الليبي في دعم القضية الجزائرية ومآزرته للشعب الجزائري في محنته، ودعمه من خلال التأكيد على ضرورة تجنيد كل الامكانيات لصالح القضية الجزائرية، وتواصل الدعم

---

[1]- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية ...، **المرجع السابق**، ص380.

[2]- محمد ودوع: **الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954م-1962م**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص242.

[3]- مريم الصغير: مواقف الدول العربية ... **المرجع السابق**، ص98.

الليبي للقضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر، حيث شهدت الأراضي الليبية عدة اجتماعات ومؤتمرات مصيرية بالنسبة للشعب الجزائري، كان من أهمها الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

فقد تم فتح مكتب جديد تابع للحكومة الجزائرية المؤقتة في بعض المدن الليبية، كمدينة "طرابلس المغرب" وكذا "بنغاري" وإلى جانب ذلك وجدت مكاتب إعلامية هناك كانت تقوم بدور فعال في مجال الدعاية والإعلام[2].

- **المغرب:**

لقد تمكنت الثورة الجزائرية من تصدر القضايا المغربية الهامة ولقيت الدعم المعنوي الكافي في الداخل والخارج[3]، وكان للملك محمد الخامس دور فعال تجاه القضية الجزائرية، ففي18 ماي 1959م أثناء استقباله للوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ووزير القوات المسلحة، أكد الملك محمد الخامس مساندته المطلقة لحرب التحرير الجزائرية وللقضية الجزائرية العادلة التي تشكل اهتماما محوريا للحكومة المغربية، انتهت زيارة الوفد الجزائري للمغرب (13-29 ماي 1959م) بإصدار بيان مشترك تضمن ما يلي: " إن جلالة محمد الخامس أكد من جديد أن الجزائر ما تزال في محور مشاغله وأن الشعب المغربي متضامن مع أخيه الشعب الجزائري وأنه يسانده في كفاحه من أجل الحرية التي هي الشرط الأساسي لتشييد وحدة المغرب العربي وتثمين استقلاله وتحقيق مصيره..."، وبمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية أعلن إضرابا عاما في كل أنحاء المغرب؛ نادى المتظاهرون باستقلال الجزائر وحرية الشعب الجزائري[4]. ومن هنا مظاهر الموقف المغربي الإيجابي لمناصرة القضية الجزائرية هو السماح بتشجيع النشاطات السياسية والدبلوماسية داخل المغرب، وتضاعف هذا الموقف بعد مؤتمر طنجة 27-3 أفريل 1958م من أجل تكوين اتحاد المغرب العربي، وقد شكل هذا المؤتمر حدثا فعالا ومؤثرا لمناصرة حرب التحرير الجزائرية وترتب عنه جو سياسي داخل المغرب العربي أكثر تأييدا لمسار الثورة التحريرية[5]، تضمن التأييد المغربي كذلك المشاركة المغربية في إيصال التمويل المالي والعسكري لجيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى مشاركة متطوعين مغاربة في معارك مختلفة في الجهة الغربية للجزائر، كما تضمنت المساندة المغربية جميع تبرعات مالية وطبية دوريا، تم ذلك بالتنسيق مع السلطات المغربية على

[1]- مريم الصغير: مواقف الدول العربية ... **المرجع السابق**، ص100- 101.

[2]- محمد ودوع: **المرجع السابق**، ص243.

[3]- مريم الصغير: مواقف الدول العربية... **المرجع السابق**، ص161.

[4]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص105.

[5]- **المرجع نفسه**، ص106-107.

الحدود المغربية - الجزائرية[1]، وتقديم المساعدات للاجئين الجزائريين من طرف الهلال الأحمر وقد قدر عددهم بـ 100 ألف لاجئ وتمثلت المساعدات في تقديم 300 غ من الزيتون لكل شخص، و08 علب حليب مصبر، 500 غ صابون في الشهر لكل عائلة[2].

- **تونس:**

لقد فتحت الحكومة التونسية المجال الواسع لنشاط الجزائريين على أراضيها من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، رافعين صوت القضية الجزائرية رغم المضايقات الفرنسية[3]،وبحكم كثافة وانتشار حرب التحرير الجزائرية في الشرق الجزائري خاصة في السنوات الأولى لاندلاع ثورة نوفمبر، كان تضامن ومساندة الشعب التونسي جد مقيدا على الحدود التونسية – الجزائرية، حيث شكل السكان التونسيون خاصة المتواجدين بأقرب من الحدود الجزائرية دعما أساسيا لجبهة التحرير في تنسيق عمليات النشاط العسكري بما فيها مرور الأسلحة والمعدات الطبية والغذائية لأفراد جيش التحرير، كما تضمن التأييد الجماهيري التونسي تنظيم أسابيع تضامنية مع الثورة الجزائرية، وامتد هذا التضامن إلى مستوى الكفاح المشترك مع الجزائريين عبر الحدود التونسية – الجزائرية، تطور هذا التضامن بتأثير الشعب التونسي على حكومته لتصبح تونس مكانا استراتيجيا حيويا للنشاط المسلح لجيش التحرير[4]، ودعمت تونس حكومة وشعب الهلال الأحمر الجزائري بتقديم مساعدات مادية ومعنوية وعملت على تسهيل نشاطاته، أما مساعدات السكان التضامنية فكانت تحقق كثيرا من معاناة اللاجئين ومثلت موردا هاما لنشاط الهلال الأحمر الجزائري وبدوره الهلال الأحمر التونسي كان مجند لتقديم المساعدات للاجئين وقد أسندت له هيئة الصليب الأحمر الدولي مهمة توزيع المساعدات، ويعتبر هذا تضامنا واسهاما من التضحية والمناصرة للثورة الجزائرية، وقد صرح الرئيس بورقيبة في أفريل 1962م أمام مسمع وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة أنه "... كان للهلال الأحمر التونسي يد بيضاء في إعانة إخواننا..."[5].

---

[1]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص108.

[2]- عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013م، ص27.

[3]- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، **المرجع السابق**، ص139.

[4]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص114، 115.

[5]- مقلاني عبد الله: **النشاط الانساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثرت على العلاقات الجزائرية – المغربية**، نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجا، مجلة المصادر، ع10، 2004م، ص، ص 159-161.

ب- المشرق العربي:

- **مصر:**

لعبت مصر دور كبير في تأييد القضية الجزائرية، فكان جمال عبد الناصر نفسه أو عن طريق مستشاره الشخصي فتحي الذيب يشرف على عملية التأييد المعنوي المادي للثورة الجزائرية والتأكد من تعميق قوة التضامن المصري مع الجزائري بما فيه حتى حضوره الأسابيع الخاصة للتضامن مع الشعب الجزائري والتي كانت تنظم دوريا عبر أنحاء التراب الوطني المصري متضمنة جمع التبرعات المالية والتعبئة المعنوية والإعلامية، تنظمها وتنشطها القيادة المصرية على رأسها جمال عبد الناصر[1].

لقد سمحت الحكومة المصرية لكل الشخصيات الوطنية من استعمال أراضيها للنشاط السياسي قصد دعم القضية الجزائرية، حيث تم تكليف الأستاذ توفيق المدني بتجهيز نشرة إخبارية يومية عن حوادث الثورة التحريرية وتوزيعها على كل الجرائد والصحف ووكالات الأنباء[2].

- **العراق:**

يعد العراق أكثر البلدان اندفاعا وحماسا في دعم الثورة الجزائرية على جميع الأصعدة، وهو ما تجسد في أول اعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عقب الإعلان عن تأسيسها يوم 18 سبتمبر 1958م بالقاهرة، لتتلوها خطوات جسدت هذا الدعم ماديا ودبلوماسيا، وكذا منح الطلبة الجزائريين منحا بالمدارس والجامعات والكليات العسكرية العراقية.

قدر عدد الطلبة الجزائريين المتمدرسين في المؤسسات التعليمية المدنية العراقية في السنة الدراسة 1957م/1958م، بتسعة وعشرين (29) طالبا، ليرتفع عددهم في السنة الموالية إلى خمسين (50) طالبا، بفضل سعي مكتب بغداد السيد بوبحية حامد لدى سلطات النظام الثوري الجديد في العراق، والذي أبدى كل الاستعداد لمضاعفة المادي والمعنوي لفائدة الثورة الجزائرية، وهو ما تجسد في رفع القيمة المالية للمحنة إلى خمسة عشر ألف (15000) دينار عراقي بعدما كانت تقدر بثلاثة عشر الف (13000) دينارا[3].

---

[1]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص70.

[2]- مريم الصغير: موقف الدول العربية ... **المرجع السابق**، ص192.

[3]- عمر بوضربة: **لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1960م**، مجلة المصادر، ع10، الجزائر، ص175.

كذلك ساهم الشعب العراقي في التعبير عن مواقفه اتجاه الثورة الجزائرية بقيامه بعقد اجتماعات جماهيرية كبرى في النوادي والقاعات العامة والساحات والميادين العامة في بغداد ومعظم المدن العراقية، وكان يعقب هذا الاجتماع خروج الجماهير ترفع شعارات تطالب فيها باستقلال الجزائر وسقوط الاستعمار الفرنسي[1].

- **المملكة العربية السعودية:**

لقد تضامنت المملكة العربية السعودية مع الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا، ومع بداية سنة 1959م شهدت العلاقات الجزائرية السعودية تحسنا وتجلى ذلك في زيارة فرحات عباس للرياض في 06 مارس 1959م ولقائه بالسلطات السعودية التي رفعت من دعمها المالي إلى الهلال الأحمر الجزائري[2]، وتعهد بتدعيم مالي آخر كضريبة مالية سعودية مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون[3]، بالإضافة إلى ذلك حدد يوم 15 شعبان يوم الجزائر لجمع التبرعات المالية، وكان الملك أول المتبرعين بمليون ريال سعودي، فبرز تأييد المملكة العربية السعودية في مساندتها المطلقة لكل مطالب جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها مع الفرنسيين بإيفيان في 20 مارس 1961م[4].

المبحث الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960م-1962م

المطلب الأول: المفاوضات غير الرسمية

- **لقاء مولان 25-29 جوان 1960م:**

في 14 جوان 1960م ألقى ديغول خطابا هاما أعلن فيه عن استعداد فرنسا لاستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية[5]، ونتيجة ذلك قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إرسال وفد برئاسة فرحات عباس للقاء الجنرال ديغول، ولهذا الغرض أرسل مبعوثين هما: أحمد بن يحي وأحمد بومنجل إلى باريس[6]، لكن المبعوثين تفاجئا

---

[1]- خليل حسن الزركاني: **المرجع السابق**، ص45.

[2]- سيد علي أحمد مسعود: **المرجع السابق**، ص194.

[3]- أحمد توفيق المدني: **المرجع السابق**، ص381.

[4]- اسماعيل دبش: **المرجع السابق**، ص79.

[5]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص522.

[6]- رضا مالك: **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956م-1962م**، تر: فارس عصوب: دار الفارابي، لبنان، 2003م، ص87.

بتوجههما إلى مولان حين وضعا في حالة شبه الاعتقال[1]، وقد اصطدم المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي، خلال المحادثات التي دامت 25-29 جوان 1960م، والذي تمثل في أن فرنسا هي وحدها التي تقرر الحل، وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما حدد الطرف الفرنسي اللقاء والتفاوض بكيفية انفرادية، وهذا ما رفضه ممثلو الحكومة الجزائرية حيث كانت فرنسا تزيد من محادثات مولان معرفة موقف الثورة ومدى تمسكها بمبادئها[2].

- **لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م:**

بعد مرور شهرين على هذه الأحداث جرت اللقاءات الجدية الأولى بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن – سويسرا – في 20 فيفري 1961م بواسطة أوليفي لونق الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته، أما الجانب الجزائري فكان يمثله الطيب بوكروف وأحمد بومنجل، وقد طرح بوميد ومجموعة من النقاط للنقاش فيها:

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات لتقرير المصير.
- جنسية الأقلية الأوروبية.
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
- ضمانات وتمثيل الأقليات[3].

فالوفد الفرنسي اشترط توقيف القتال قبل الخوض في موضوعات جوهرية، واعتبر الصحراء بحرا داخليا بين الجزائر والبلدان المجاورة، لكن الوفد الجزائري رفض هذه المطالب[4]، ومع مطلع شهر مارس 1961م قدموا مقترحات جديدة تمثلت في تغيير طفيف في الموقف الفرنسي، أما عن الصحراء فليس هناك تغيير في المبدأ ولكن تأجل موضوعها إلى بعد تقرير المصير[5].

---

[1]- عمار صلاح: **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس – سبتمبر 1962م**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص73.

[2]- أرغندي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص264.

[3]- بن يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)** ،تعريب: لحسن زعدار ومحل العين جباتلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص20.

[4]- بوعلام بن حمودة: **المرجع السابق**، ص554.

[5]- عمار صلاح: **المرجع السابق**، ص75.

المطلب الثاني: المفاوضات الرسمية

➢ مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي – 13 جوان 1961م:

أخبرت فرنسا أنها مستعدة لفتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، وتبقى المناقشات حول الصراء مفتوحة، وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تشرع في مفاوضات رسمية، وبتاريخ 30 مارس 1961م أعلنت في آن واحد كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في تونس وباريس فتح المحادثات في إيفيان يوم 07 أفريل 1961م، لكن وزير الدولة المكلف بالجزائر أثناء الندوة الصحفية في وهران أن المفاوضات ستجري أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية، وردت الحكومة المؤقتة في الحين بأنها لا توافق على هذه المفاوضات ولن تحضر مفاوضات إيفيان يوم 17 أفريل 1961م[1].

لكن بعد محاولة الإطاحة بحكم ديغول بانقلاب عسكري أحس بالخطر، فأخبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنه على استعداد لفتح المفاوضات في 20 ماي 1961م[2]، وترأس الوفد الجزائري من كريم بلقاسم صحبة سعد دحلب ومحمد بن يحي والطيب بوكروف وأحمد فرانسيس وأحمد بومنجل والرائدين أحمد قائد وعلي منجلي، وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري، وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس[3] وبعد افتتاح جلسة المفاوضات طرح لويس جوكس مجموعة من القرارات منها: وقف العمليات الهجومية لمدة شهر، لكن الوفد الجزائري رد على هذا القرار بالرفض، كما طالب باعتبار الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري، وإطلاق سراح المعتقلين بفرنسا، ودامت المفاوضات من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م، لكن الوفدان افترقا للتفكير لأن المواقف متعارضة، وترك في سويسرا خلية للاتصال سعد دحلب من الوفد الجزائري وبورتودو لوس من الجانب الفرنسي[4].

➢ مفاوضات لوغران 20-28 جويلية 1961م:

التقى الوفدان من جديد في 20 جويلية 1961م، بعد تبادل العديد من وجهات النظر في لوغران – فرنسا – القريبة من الحدود السويسرية، ولم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشيء الكثير من هذا اللقاء العام الثاني، لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لأن مسألة الوحدة الترابية

---

[1]- بن يوسف بن خدة: **المرجع السابق**، ص23.

[2]- عمار صلاح: المرحلة الانتقالية... **المرجع السابق**، ص76.

[3]- بن يوسف بن خدة: **المرجع السابق**، ص24.

[4]- بوعلام بن حمودة: **المرجع السابق**، ص557.

يسهل فهمها لدى الرأي العام العالمي، فأخفقت المحادثات بين الطرفين إخفاقا تاما حول قضية الصحراء بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما، وكانت هذه المرة بمبادرة من الوفد الجزائري وافترقا الطرفان بعد مبادرة الإخفاق[1].

وتوقفت المفاوضات يوم 28 جويلية 1961م وأبقيت في سويسرا خلية لمتابعة الاتصالات عين فيها الطيب بوكروف ممثل للوفد الجزائري، حيث عقد ديغول ندوة صحفية في 05 سبتمبر 1961م تحدث فيها عن إنشاء هيئة تنفيذية جزائرية تنظم استفتاء تقرير المصير، وقد تطور موقفه بالنسبة للصحراء إذ اعترف بسيادة الجزائر[2].

➢ لقاء بال السويسري الأول 28-29 أكتوبر 1961م:

يتكون الوفد المكلف بالاتصال مع الفرنسيين من محمد بن يحي ورضا مالك، ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونودولوس وكلود شابي، وتنفي الوحدة الترابية بالنسبة لنا الاهتمام الأساسي، حيث ركز مندوبان النقاش حول الصحراء، إلا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، وهكذا دعت الحكومة المؤقتة الشعب إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961م ليعبر عن تمسكه " بالاستقلال والوحدة الترابية" واستجاب الجزائريون لهذا النداء[3].

➢ لقاء بال السويسري الثاني 09 نوفمبر 1961م:

كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منها:

- مراقبة نقل الأموال إلى فرنسا.
- إنهاء التجارب النووية والفضائية.
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة[4].

---

[1]- بن يوسف بن خدة: **المرجع السابق**، ص25.

[2]- بوعلام بن حمودة: **المرجع السابق**، ص558.

[3]- بن يوسف بن خدة: **المرجع السابق**، ص31.

[4]- **المرجع نفسه**: ص32، 33.

أما بالنسبة للهيئة التنفيذية لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن، وأن يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الجزائر ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية، لكن بينما كان الوفدان يتفاوضان، كان الرأي العام الجزائري والدولي يوجه اهتمامه لهذه المحادثات ارتأى المعتقلون في سجون فرنسا أن يعلنوا فجأة القيام بإضراب عن الطعام، على إثر ذلك أوفقت المحادثات[1].

- **لقاء دحلب جوكس الأول 09 ديسمبر 1961م:**

جرى هذا اللقاء على مستوى متقدم لأنه جمع بين كبير المفاوضين الفرنسيين وأبرز المفاوضين الجزائريين، وزير الخارجية سعد دحلب الذي كان ملما بملف المفاوضات، رافق الأول برنودولوس واصطحب الثاني بن يحيى، وكلاهما أيضا من العناصر المطلعة على الملف، رد لوي جوكس على إجابات الحكومة المؤقتة بتاريخ 09 نوفمبر الماضي دائما في المقدمة الصحراء حيث اعترف الجانب الفرنسي بسيادة الجزائر على الصحراء، أما الأقلية الأوروبية ظهر جوكس متشددا بشأنها، إذ جدد تأكيد اكتساب الجنسية الجزائرية تلقائيا مع إمكانية التخلي عنها، أما الجنسية الفرنسية فقال أنه لن يتراجع عنها قيد أنملة، وبالتالي لابد من جنسية مزدوجة، أما البنود العسكرية فيما يتعلق بالمرسى الكبير، وافق جوكس على نظام الإيجار، وبخصوص الفترة الانتقالية قال جوكس أن حكومته تتمنى حل الحكومة المؤقتة مباشرة بعد وقف القتال، هذا ما رفضه سعد دحلب على الفور وقال يجب أن تقبى الحكومة المؤقتة[2].

- **لقاء دحلب وجوكس الثاني 23 ديسمبر 1961م:**

التقى دحلب وجوكس من جديد، حيث اقترحت الحكومة الفرنسية أسلوبا جديدا للعمل يتمثل في استكمال اللقاءات المصغرة بتبادل مذكرات، اعتقادا منها أن الوقت قد حان للخروج من العموميات، وأن الوثائق المكتوبة سوف تسهل ذلك، حيث وافقت الجبهة على هذا الاقتراح، وفي يوم 23 ديسمبر سلم برونردولوس لمندوبيها مذكرة لخصت المواقف الفرنسية بشأن كل المواضيع المطروحة، وبعد ذلك جاء دور الجبهة فسلمت نصها بتاريخ 09 جانفي 1962م على إثر اجتماع مطول عقد خصيصا لهذا الغرض بالنسبة للفرنسيين كانت المطالبة بوقف القتال فورا[3]، وبالنسبة إلى الجزائريين كان طلب إشراك الخمسة

[1]- بن يوسف بن خدة: **المرجع السابق**، ص33.

[2]- صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزائر، 2008م، ص405، 406.

[3]- **المرجع نفسه**: ص407.

في المفاوضات، نظرا لاختلاف الطلبين في الأهمية، انتهت الحكومة الفرنسية إلى قبول عدم وقف القتال قبل الاتفاق النهائي[1].

➢ محادثات لي روس 11-19 فيفري 1962م:

في يوم 11 فيفري 1962م أرسلت الجبهة وفد يتكون من أربعة وزراء هم: كريم بلقاسم رئيسا، سعد دحلب، لخضر بن طوبال، محمد وحوالي 20 آخرين منهم محمد الصديق، بن يحيى، رضا مالك وعددا من الحراس، وضم الوفد الفرنسي 03 وزراء هم: رئيس الوفد لوي جركس، روبير بيروجون، دو بروغلي، إضافة إلى مجموعة من المستشارين والخبراء، وكان الهدف من هذه الجولة التوصل إلى اتفاق شامل سينتهي بالتفاهم حول شروط عقد ندوة تتوقع بوقف القتال، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان ثم تلاقيا فيما بعد بإيفيان للمفاوضات الرسمية، على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبما أن الممثلين الجزائريين التزموا دائما بتوصيات الحكومة المؤقتة التي هي منبثقة من المجلس الوطني للثورة، فقد كانوا على يقين أنهم سيحصلون على مصادقة المجلس، لكن هذا لا يعني أن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو مجرد إجراء شكلي[2].

➢ مفاوضات إيفيان الثانية وقف إطلاق النار:

في يوم 05 مارس 1962م صدر بيان في باريس وتونس في آن واحد يؤكد للعالم أن وفدا عن الحكومة الفرنسية ووفدا عن الحكومة الجزائرية سيلتقيان بمدينة " إيفيان" يوم 07 مارس 1962م، وذلك لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما، وفي 12 مارس 1962م توصل الجانبان إلى اتفاق نهائي[3]، تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، وعلى إثر ذلك تتوقف كل العمليات العسكرية، وكذا العمليات الخاصة بالدفاع والمقاومة المسلحة على كامل التراب الجزائري بداية من 19 مارس 1962م.

إن تلك الضمانات الخاصة بإجراءات تقرير المصير وتنظيم فترة انتقالية في الجزائر من طرف السلطات العامة ثم تحديدها باتفاق مشترك[4]، فنصت الاتفاقية على ما يلي:

---

[1]- صالح بلحاج: **المرجع السابق**، ص408.

[2]- بن يوسف بن خدة: **المرجع السابق**، ص37.

[3]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص538.

[4]- باتريك إيفنيو، جون بلانسناسي: **حرب الجزائر ملف وشهادات** ،تر: بن داود سلامية، ج2، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص392.

- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوم من اتفاقية وقف إطلاق النار.
- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.
- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين.
- يحتفظ الأوروبيون بأملاكهم في الجزائر، وإذا وقع تأميم لهذه الأملاك يحصل أصحابها على تعويض من الجزائر[1].

[1]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص539.

خاتمـــــــة

خاتمة:

إن كل بحث أكاديمي لابد أن يكلل في الأخير بجملة من الاستنتاجات المستقاة من العمل تكون ذات صلة بالفكرة الرئيسية موضوع الدراسة، ومستوحاة من الأحداث والوقائع التي تم التطرق إليها خلال العمل ولعل أهمها:

- ساهمت جريدة المجاهد في التعريف بالقضية الجزائرية وإبرازها في المحافل الدولية وتدويلها في هيئة الأمم المتحدة.

- مكن النشاط الدبلوماسي للثورة من تحقيق نجاح بارز وساهم في الحصول على التأييد العربي والدولي، وهو ما أبرزته جريدة المجاهد لسان حال الثورة.

- اعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منعرجا حاسما في تاريخ الثورة نظرا لتطور القضية الجزائرية وما حظيت به من تأييد في المحافل الدولية، فتحول هذا التأييد إلى الاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها خاصة مع الدول العربية ومنها دول المشرق، وهذا الاعتراف بمثابة نصر لها.

- قيام الوفد الخارجي بعدة زيارات دبلوماسية ونشاطات لصالح القضية الجزائرية وكسب الدعم، إذ تمكنت الحكومة المؤقتة من تدويل القضية الجزائرية والتعريف بها حيث حصلت على مساعدات مادية ومعنوية .

- تمثل دول المشرق قاعدة خلفية خارجية لدعم الثورة الجزائرية فقد سجلت هذه الدول حضورها في أهم المؤتمرات التي طرحت فيها القضية الجزائرية.

- مساندة دول المشرق العربي للقضية الجزائرية ودعمها في المجالات الدبلوماسية، المادية والمعنوية، ساهم في إرغام فرنسا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات .

- توج النشاط الدبلوماسي للثورة بالمفاوضات لاستعادة السيادة الوطنية من خلال مفاوضات إيفيان.

- بذلت الحكومة المؤقتة أقصى جهدها للدفاع عن القضية الجزائرية وتحقيق أهدافها ، إذ يعتبر نجاح العمل الدبلوماسي أهم عامل لنجاح الثورة الجزائرية التي استطاعت أن تحقق استقلالها بمزامنة العمل العسكري مع العمل الدبلوماسي.

- العمق العربي بمشرقه ومغربه أعطى دفعا للثورة التحريرية وللدبلوماسية الجزائرية التي استطاعت أن تفضح سياسة الاستعمار الفرنسي الممارسة ضد الشعب الجزائري.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: البيان الذي تلاه فرحات عباس للإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة[1]:

حكومة الثورة

باسم الشعب الجزائري المجاهد ، اعلنت جبهة التحرير الوطني ـ بعد اربع سنوات من النضال اليومي الدائم ـ حكومة ثورية تتوج هذا النظال .

في اول نوفمبر ١٩٥٤ في منتصف الليل انطلقت نخبة قليلة من ابناء الشعب الجزائري لتخط مصيره الجديد . وشنت هجومها الاول على مراكز الاستعمار الفرنسي في مختلف انحاء القطر، وهي لا تملك من وسائل الهجوم او النضال الا حماس الشعب وايمانها الصامد .

وفي يوم ١٩ سبتمبر في منتصف النهار اعلنت هذه الثورة اول حكومة رسمية لها في مختلف الولايات الجزائرية التي شنت فيها تلك الثورة منذ اربع سنوات وفي الرباط وتونس والقاهرة ، والعواصم العربية .

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين تكون شعب ، ونهضت امة ، وتامست دولة في الكفاح والالام وفي العمل والامل .

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين اصبحت تلك النخبة القليلة جيشا من اعظم جيوش العالم العربي التي يعتز بها ، تسانده في الداخل منظمات سياسية وادارية منبثة في كل انحاء القطر المجاهد الذي اصبح حرا . وتسانده من الخارج كل الانسانية الصادقة والعروبة المتوثبة . ويحتضنه من اليمين والشمال مغرب مستقل يسير نحو الوحدة المخلصة .

وهكذا كانت الثورة هي التي كونت حكومتها، ولم تتشكل الحكومة لتقوم بالثورة .

لقد جاءت الحكومة الجزائرية الحرة سقفا وضع على جدران سميكة من النضال ، ولم تكن سقفا معلقا في الهواء او وضع على فراغ .

لقد كان في امكاننا ان نشكل هذه الحكومة منذ اللحظة الاولى للثورة او حتى قبلها . ولكن ماذا كانت تكون قيمتها ؟

ان الثورة التي دامت اربع سنوات هي التي اعطت حكومتنا الحرة ، منذ الساعات الاولى لاعلانها صداها الجبار في العالم .

ان الثورة لم تكن تمهيدا للحكومة، وانما كانت بناءها الشامخ واساسها العميق .

وهكذا ينظر العالم اليوم الى الثورة والى الحكومة معا نظرة اجلال والاحترام . ذلك ان الثورة لم تقم لتطلب الاستقلال للشعب الجزائري وتنتظر فرنسا ان « تمنحها » اياه ، وانما قامت « لتاخذ » الاستقلال ، وتعلنه ، بعد ان حققته في النضال وبالنضال .

واعلان الحكومة الجزائرية المستقلة نفسه ليس الا خاتمة لمرحلة من هذا النضال ، وبداية لمرحلة اخرى منه .

واني اعترف اخواننا من الطار العروبة والطار آسيا وافريقيا بالحكومة الجزائرية المستقلة سيكون تجنيدا لشلى الانسانية من الخارج ينضم الى قوة شعبنا الماثل في الداخل لمواصلة المعركة . المعركة التي لم تنته بعد ، وستبقى الدول « الكبرى » تجاهل فرنسا وتنتظر نهاية الجولة . ولكنها لن توقف تيار التاريخ . ان مكاننا في العالم يجب ان نحتلها ، لاننا اهل لها . وان العدو سيقف في هذه المرحلة الجديدة من النضال ، في وجه عاصفة من الضغط العالمي يحاول مغالبتها ، ولكنها ستكون ولفة البلاهة والعجز

وبعد : في هذا اليوم التاريخي الذي يدخل فيه الشعب الجزائري بثورته العظمى عتبة تاريخ جديد ، ويصل فيه حاضره النضالي بماضيه الحر، كما يربطه بمستقبله المشرق ـ يشعر كل واحد من ابنائه الاحياء بالاجلال لكل واحد من ابنائه الشهداء : اولئك الذين لا تنساهم الجزائر . اولئك الذين ضحوا في سبيل هذا اليوم وفي سبيل ايام اخرى سنأتي بعده اكثر عظمة وانصع اشراقا . واولئك الذين يضحون كل يوم في الكوخ وفي الجبل ، وفي القرية البعيدة، وفي المدينة العاصفة، ولا يعرفهم احد .

ان كل شهيد ـ رجلا او امراة او طفلا ، وكل مناضل ـ جنديا او فدائيا او مسؤولا ـ قد شارك في تحقيق هذا اليوم وما بعده ، بقطعة من لحمه ، او دفقة من دمه او شطر من حنانه .

وان كل رجل في الحكومة الجزائرية يعرف انها اليمت على التضحيات وتضللها ارواح الشهداء . انها حكومة غالية الثمن ، عزيزة القيمة .

ان كل واحد منهم سيعكف في الحكومة ـ كما كان في لجنة التنسيق والتنفيذ او في اية مسؤولية اخرى ـ على تحقيق الامل الاقصى الذي يحمله الشعب لثورته ، وهو التحرير الكامل . التحرير من احتلال فرنسا النهائي . ومن تاخر قرون الانحطاط ورواسبها .

ان الجزائر قد مشت على قدميها ولم تعد تخشى ان تعثر . ولكن رشدها نفسه مسؤولية ستعرف كيف تحملها . والله ولي التوفيق .

[1]- المجاهد ، ع37، 19سبتمبر 1958، ص04.

الملحق 02: أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى 19 سبتمبر 1958.[1]

الأعضاء	المهام
عباس فرحات	رئيس الحكومة
كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة
بن بلة	نائب الرئيس
حسين آيت أحمد	وزير الدولة
رابح بيطاط	وزير الدولة
محمد بوضياف	وزير الدولة
محمد خيضر	وزير الدولة
محمد لمين دباغين	وزير الشؤون الخارجية
محمود الشريف	وزير التسليح والتموين
لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير الاتصالات والاستخبارات
عبد الحميد مهري	وزير شؤون شمال إفريقيا
فرانسيس أحمد	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
أمحمد يزيد	وزير الإعلام
بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
توفيق المدني.	وزير الشؤون الثقافية
الأمين خان.	كاتب الدولة.
أوصديق عمر.	كاتب الدولة.
سطنبولي مصطفى.	كاتب الدولة.

[1]-أحمد توفيق المدني، حياة كفاح:المرجع السابق، ص580.

الملحق 03: قائمة المشاركين في اجتماع المجلس الوطني للثورة (ديسمبر 1959-جانفي 1960م):[1]

عبيدي الحاج لخضر	فرحات عباس	عدلاني عمار
بن عودة بن مصطفى عمار	بن شريف أحمد	بن يوسف بن خدة
بن نوي مصطفى	بن سالم نور الدين	لخضر بن طوبال
بن يحي محمد	بوعزير رابح	بن داود عمر
هواري بومدين	أحمد بومنجل	عبد الحفيظ بوصوف
سعد دحلب	دهيليس سليمان (العقيد صادق)	دباغين بن علي (العقيد لطفي)
لواج محمد بن احمد (الرائد طاهر)	فرانسيس أحمد	هارون علي
قاسي (رائد)	كافي علي (عقيد)	قايد أحمد (رائد)
خير الدين	كريم بلقاسم	منجلي علي (رائج)
عبد الحميد نهري	محمدي السعيد	أوعمران عمران
أوصديق عمر	رجاي عمر	السواعي علي
سويسي عبد الكريم	أمحمد يزيد	الزبيري الطاهر
زراري رابح		

[1]- الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة: المرجع السابق، ص145.

الملحق 04: أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960م[1]:

الأعضاء	المهام
فرحات عباس	رئيس الحكومة
كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير الخارجية
بن بلة	نائب الرئيس
حسين آيت أحمد	وزير الدولة
رابح بيطاط	وزير الدولة
محمد بوضياف	وزير الدولة
محمد خيضر	وزير الدولة
محمدي السعيد	وزير الدولة
لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاستخبارات
عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية
فرانسيس احمد	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
أمحمد يزيد	وزير الإعلام

[1] -MOHAMED HARBI. OP.CIT.P545.

الملحق 05: أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة[1]:

الأعضاء	المهام
بن يوسف بن خدة	رئيس الحكومة
كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير الداخلية
أحمد بن بلة	نائب الرئيس
محمد بوضياف	نائب الرئيس
حسين آيت أحمد	وزير الدولة
لخضر بن طوبال	وزير الدولة
رابح بيطاط	وزير الدولة
محمد خيضر	وزير الدولة
محمدي السعيد	وزير الدولة
عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاستخبارات
أمحمد يزيد	وزير الإعلام
سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية

[1] -MOHAMED HARBI. OP.CIT.P550.

قائمة المصـــــادر والمراجـــــــع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **المصادر باللغة العربية:**

❖ **الكتب:**

1- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات**،ج3، دار البصائر، الجزائر 2008م.

2- بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)** ،تعريب: لحسن زعدار ومحل العين جباتلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3- باتريك إيفنيو، جون بلانسناسي، **حرب الجزائر ملف وشهادات** ،تر: بن داود سلامية، ج2، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.

4- رضا مالك، **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956م-1962م**، تر: فارس عصوب: دار الفارابي، لبنان، 2003م.

5- سعد دحلب، **مهمة منجزة من أجل استقلال** الجزائر ، منشورات دحلب 2007م.

6- فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

7- محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون 1960م-1961م**، تر: علي الخش: ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2005م.

❖ **المذكرات الشخصية:**

1- علي كافي: **مذكرات علي كافي، من النضال السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998م.

❖ **الجرائد:**

1- جريدة المجاهد، العدد 43، 01 جوان 1959م.

2- العدد 52، 05 أكتوبر 1959م.

3- العدد 96، 23 ماي 1961م.

4- العدد82، 14 نوفمبر 1960م.

5- المجاهد، عدد 108، 13 نوفمبر 1961م.

❖ **المصادر باللغة الفرنسية:**

1- Mohamed Harbi, **le FLN mirage et réalité**, des organises a la prise du pouvoir 1945-1962, NAQE. ENAL. Alger 1993.

2- Mohamed lebjaoui, **vérités sur la révolution algérienne**, ed,ANEP alger2015 .

❖ **المراجع باللغة العربية:**

قائمة المصـــــــادر والمراجـــــــع

1- أحمد مرعي: آثار قطع العلاقات الدبلوماسية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013م.

2- أحمد اسماعيل الجبوري، إياد علي الهاشمي، التاريخ الدبلوماسي، ط1، دار الفكر، 2015م.

3- اسماعيل دبش: **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954م-1962م**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009م.

4- أمين شلب: فن الدبلوماسية المعاصرة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.

5- بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، دار النفائس بيروت، 1990م.

6- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى: **" أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2005م.

7- علي حسين الشامي: **الدبلوماسية نشأتها وتطورها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007م.

8- صلاح محمد عبد الحميد: **فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع**، القاهرة، 2012م.

9- العنلاوي سهيل حسين: **" الحصانة الدبلوماسية"** ، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000م.

10- علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ط1، اينراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004م.

11- سهيل حسين العنلاوي، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006م،.

12- لزهر بديدة، **العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات** (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)، جامعة الجزائر2.

13- الدكتور عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516م-1982م)**، دار النهضة العربية، بيروت .

14- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار النعمان للنشر والطباعة 2012م.

15- عبد العزيز بوتفليقة، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م**، منشورات ANEP، ص25.

16- أزعندي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

17- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، 2013م.

18- [1]- عمار ملاح، محطات **حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص134، 135.

19- محمد الحربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962م)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999م.

20- محمد خشبان، **مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة 1947-1957م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر 2002م.

21- ممريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962م، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2002م.

22- الطاهر الجبلي، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة 1954-1962م**، دار الأمة، الجزائر، 2015م.

23- بشير سعيدوني، **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، الجزء الأول، دار مدني للطباعة والنشر، قرواو 2013م.

24- فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: أبوبكر رحال، دار القصبة الجزائر، 2005م،.

25- محمد الحربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954، 1962م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م.

26- عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، سبتمبر 1958م، جانفي1960م، دار الحكمة، الجزائر 2012م.

27- الطيب بن نادر، **الجزائر حضارة وتاريخ** ، دار الهدى، الجزائر 2008م.

28- الغالي غربي: **نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية**، الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009م.

29- الحربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954، 1962م**، ج2، دار هومة الجزائر، 2007م.

30- عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة الجزائر، 2009م.

31- بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962م**، ج2، الجزائر 2008م.

32- وزارة المجاهدين: **المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م**، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 19/1958 سبتمبر 2008م.

33- حميد عبد القادر ،**فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

34- لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر.

35- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997م.

36- محمد عباس: **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج1، دار هومة.

37- أحمد مسعود سيد علي: **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003/2002م.

38- محمد يحياوي: **الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961م)**، تر: علي الجش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965م.

39- مصطفى طلاس وبسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2010م.

40- مجلة المجاهد، **الصادرة بتاريخ 25 أفريل 1961م**، عدد 94، ص03.

41- سيد أحمد علي مسعود: **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 196م-1961م**، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2010م.

42- مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954م-1962م**، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012م.

43- عمار قليل، **ملحمة الجزائر**، ج3، دار العثمانية للنشر، الجزائر 2013م.

44- مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية ...، **المرجع السابق**.

45- محمد ودوع، **الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954م-1962م**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

46- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013م.

47- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

48- عمار صلاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس – سبتمبر 1962م**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

49- صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزائر، 2008م.

❖ **المراجع باللغة الفرنسية:**

1- **la dépêche quotidienne d'Algérie** ,N0 3653, 23/12/1959.

2- Philippe tripier, **entreprise de la guerre d'Algérie**, ed. Emprie, France 1972.

❖ **المجلات:**

1- دخالة مسعود، الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الاستقلالي 1900م1954ن، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46، 2016م.

2- عمر بوضربة، **التدويل من خلال مواثيق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954-1958م**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 12 جوان 2017م.

3- عمر بوضربة، **لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1960م**، مجلة المصادر، ع10، الجزائر.

4- صالح لميش، **الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية**، دار بهاء، الجزائر، 2009م.

5- قسيمة محمد: **ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، 2021م.

6- مريم الصغير، **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين 1954م-1962م**، مجلة المصادر، ع10، الجزائر، 2004م.

7- مجلة المجاهد، **الصادرة بتاريخ 1959م**، العدد 46.

8- مقلاني عبد الله، **النشاط الانساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثرت على العلاقات الجزائرية – المغربية**، نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجا، مجلة المصادر، ع10، 2004م.

9- ميلود ميسوم، **الأوضاع السياسية للمشرق العربي في الحرب العالمية الثانية 1945م-1948م**، المجلد السادس، العدد 12، جويلية 2019م.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1- أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية والثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007م.

2- أمال سنلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954، 1956م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة 2006.

3- جمال بلفردي، **هيكل وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958، 1962م**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2005،2004م.

4- عطا الله قشار، **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير من كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001م.

5- لمياء بوقرة، **العلاقات الجزائرية التونسية 1954- 1962م**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2006، 2007م.

6- يوسف مناصرية، **الدعم اللوجيسكي للثورة التحريرية 1954-1962م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، تلمسان، 2008-2009م.

الملخص:

لقد كان للعمل الدبلوماسي دورا بارزا في نجاح الثورة الجزائرية والتعريف بها داخليا وخارجيا، وذلك عن طريق الوفد الخارجي والزيارات التي قام بها خاصة للدول العربية، مما جعل القضية الجزائرية محل اهتمام على جميع الأصعدة، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة والاعتراف بها دوليا وعربيا، ساعد القضية الجزائرية على كسب الدعم والمساندة من جميع الجوانب خاصة دول المشرق، كما كان لجريدة المجاهد دورا في دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا، ولذا انعكس النشاط الدبلوماسي على الثورة وذلك عن طريق الجلوس على طاولة المفاوضات والوصول إلى وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، دول المشرق، جريدة المجاهد

Abstract:

Diplomatic work has had a prominent role in the success of the Algerian revolution and publicizing it internally and externally, through the foreign delegation and the visits it made, especially to the Arab countries, which made the Algerian issue a focus of attention at all levels, and after the establishment of the interim government and its recognition internationally and in the Arab world, it helped the Algerian cause To gain support and assistance from all sides, especially the countries of the Levant, and the newspaper El Mujahid had a role in supporting the Algerian cause diplomatically, and therefore diplomatic activity was reflected in the revolution by sitting at the negotiating table and reaching a cease-fire and Algeria's independence.

Keywords: diplomacy, Levant countries, Al-Mujahid newspaper